

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة الأجر الأحمر - برج الصباط - قائمة-

إشراف الاستاذ:

عبد القادر فلفول

إعداد الطلبة:

سمية عبد الليوي

نور الهدى بوشلاغم

السنة الجامعية: 2017/ 2018



شكر وتقدير

نتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي هدانا للقوة

والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه

إن بحثنا هذا لم يكن لينجز لولا فضل الله ونعمته علينا

فله الشكر والحمد أولا وأخيرا

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

الأستاذ "فلفول عبد القادر" لتفعله بالإشراف على هذا البحث، الذي هدانا يد

المساعدة ولم يبخل علينا بنصائحه السديدة.

وشكر خاص للأستاذ "بشيشي وليد" على مجهوداته الكريمة التي بذلها ولم يبخل علينا

بنصائحه القيمة التي كان خير بالبحث لنا بالمضي في هذا البحث.

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إِهْدَاء

الحمد لله يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقنا في بحثنا هذا والصلاة والسلام على رسول الله الذي غرس في قلوبنا العلم والايمان.

اهدي ثمرة جهدي ونتائج مشواري الى اللذين اوصى بهما الله تعالى في قوله "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. وتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله الى من بلغ الرسالة وادى الامانة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من احمل اسمه بكل افتخار.. ارجو من الله ان يمد في عمرك **والدي العزيز**

الى ملاكي في الحياة.. الى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني.. الى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى اغلى الحبايب **أمي الحبيبة**

إلى من أعزني الله بهم الى عماد اسرتي الاعزاء **إخواني و اخواتي**

إلى توأم روحي **نهال**، إلى من معها سعدت و برفقتها في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت إلى من كانت معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدها وعلمتني أن لا أضيعها.

الى كل زميلاتي من مشواري الدراسي دفعة اقتصاد و تسيير مؤسسات

الى رفيق دربي و سندي و اغلى ما املك **"حسام"**.

إلى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء و كل من ساندي في هذا العمل.

إِهْدَاء

الحمد لله يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقنا في بحثنا هذا والصلاة والسلام على رسول الله الذي غرس في قلوبنا العلم والايمان.

اهدي ثمرة جهدي ونتائج مشواري الى اللذين اوصى بهما الله تعالى في قوله "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. وتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله الى من بلغ الرسالة وادى الامانة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من احمل اسمه بكل افتخار.. ارجو من الله ان يمد في عمرك **والدي العزيز**

الى ملاكي في الحياة.. الى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني.. الى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى اغلى الحبايب **أمي الحبيبة**

إلى من أعزني الله بهم الى عماد اسرتي الاعزاء **إخواني وجدتي العزيزة**
الى كل زميلاتي من مشواري الدراسي دفعة اقتصاد و تسيير مؤسسات
الى رفيق دربي و سندي و اغلى ما املك زوجي "بلال" والى فلذة كبدي **توبة**.
إلى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء و كل من ساندي في هذا العمل.

نور الهدى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	الاهداءات
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الاول: ظهور وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: تحليل تاريخي لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها
03	المطلب الأول: ظهور وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية
05	أولاً: مرحلة إدارة تعظيم الأرباح 1800 – 1920
05	المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية
05	أولاً: تعريف الباحثين للمسؤولية الاجتماعية
07	ثانياً: تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال من طرف الهيئات والمنظمات الدولية
08	ثالثاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي
08	رابعاً: حصر تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية
08	المطلب الثالث: أهمية واهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

فهرس المحتويات

08	أولا: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة
10	ثانيا: اهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة
11	المبحث الثاني: أسس ومبررات قيام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية
11	المطلب الأول: المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية
12	أولا: الاستدامة Sustainability
12	ثانيا: الشفافية Transparency
12	ثالثا: المسائلة Accrmtability
13	المطلب الثاني: فوائد تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية
15	المطلب الثالث: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات
15	أولا: المساهمة المجتمعية التطوعية
15	ثانيا: العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة
15	ثالثا: حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي
16	المبحث الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ووجهات النظر حولها
16	المطلب الأول: استراتيجيات تفعيل المسؤولية الاجتماعية
16	أولا: استراتيجية عدم تبني للمسؤولية الاجتماعية واستراتيجية الممانعة.
16	ثانيا: الاستراتيجية الدفاعية
17	ثالثا: استراتيجية التكيف
17	رابعا: استراتيجية المبادرة (الطوعية)
18	المطلب الثاني: عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

فهرس المحتويات

18	أولا: عناصر المسؤولية الاجتماعية
21	ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
23	المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة
24	أولا: اتجاهات التأييد
24	ثانيا: اتجاهات المعارضة
26	خلاصة
الفصل الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ظهور المفهوم الشامل للمسؤولية البيئية
29	المطلب الأول: موقع الاهتمام بالبيئة في ظل التنمية المستدامة
30	أولا: دور القدرة الاستيعابية في الإدارة البيئية:
30	ثانيا: إدارة جودة الهواء والتنمية المستدامة:
30	ثالثا: إدارة جودة المياه والتنمية المستدامة:
31	المطلب الثاني: ظهور مفهوم المسؤولية البيئية
31	أولا: التطور التاريخي لتحديد المسؤولية البيئية.
32	ثانيا: مفهوم المسؤولية البيئية
33	المطلب الثالث: التحول نحو أنظمة الإدارة البيئية
33	أولا: علاقة النشاط الاقتصادي بالمشكلات البيئية
34	ثانيا: الإدارة البيئية ومفاهيمها
35	ثالثا: أنظمة الإدارة البيئية.

فهرس المحتويات

36	المبحث الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية
36	المطلب الأول: مراحل تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة
39	المطلب الثاني: أساليب ادماج المؤسسة الاقتصادية في حماية البيئة
40	أولا: الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية
40	ثانيا: الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية
42	المطلب الثالث: محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة
43	أولا: أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية
43	ثانيا: أسباب التبني الاجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية
45	المبحث الثالث: التقارب بين المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.
45	المطلب الأول: علاقة المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.
46	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية.
46	أولا: مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية
48	ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية
50	المطلب الثالث: القياس الاقتصادي والمحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي
51	أولا: مساهمات الفكر المحاسبي للمحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية
52	ثانيا: مساهمات الممارسات العملية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية
54	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر بـ بـرج صباط - قالمة -	
56	تمهيد
57	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الأجر الأحمر بـ بـرج صباط - قالمة -

فهرس المحتويات

57	المطلب الأول: النشأة والتطور
57	أولاً: التعريف بالمؤسسة EURL TOITI
58	ثانياً: طبيعة ونشاط الوحدة
58	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة
59	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
61	المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسة التطبيقية.
61	المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة.
61	أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة
64	أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي
65	ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للفئات العمرية
65	ثالثاً: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التأهيلي
66	المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.
66	أولاً: طرق جمع البيانات
66	ثانياً: أداة الدراسة
68	ثالثاً: قياس صدق وثبات الاستبيان
71	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
73	المبحث الثالث: التحليل الوصفي لإجابات العينة واختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليلها
73	المطلب الأول: الإحصاء الوصفي
80	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل نتائجها.

فهرس المحتويات

87	خلاصة
90	الخاتمة
96	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر	(1-1)
49	اهم مؤشرات ومعايير الأداء الاجتماعي	(1-2)
62	الاستثمارات المقبولة والمرفوضة	(1-3)
63	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمركز الوظيفي	(2-3)
64	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية	(3-3)
65	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التأهيلي	(4-3)
66	وصف لفقرات الاستبيان	(5-3)
67	مقياس التحليل (مقياس ليكرت الخماسي)	(6-3)
69	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور	(7-3)
69	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور للاستمارة	(8-3)
70	قياس درجة الارتباط بين مجالات الدراسة والدرجة الكلية	(9-3)
70	معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة	(10-3)
73	حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية:	(11-3)
77	حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية	(12-3)
81	نتائج اختبار T-Test	(13-3)
81	نتائج اختبار T-Test	(14-3)
82	معامل ارتباط بيرسون بين محوري المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية	(15-3)

قائمة الجداول

83	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين المركز الوظيفي و محاور الدراسة	(16-3)
84	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين الفئات العمرية و محاور الدراسة	(17-3)
85	نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين المستوى الدراسي و محاور الدراسة	(18-3)
87	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة	(19-3)

فهرس الأشكال

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	المبادئ الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات	(1-1)
18	استراتيجية عدم تبني للمسؤولية الاجتماعية واستراتيجية الممانعة	(2-1)
19	أهم أصحاب المصالح أو المستفيدون من وجود منظمات الأعمال	(3-1)
23	هرم carroll للمسؤولية الاجتماعية	(4-1)
27	التدفقات الاقتصادية	(1-2)
28	تحول نظم الإنتاج المرحلة 01 (الكل في المجاري)	(2-2)
28	تحول نظم الإنتاج المرحلة 02 (معالجة النفايات وإعادة الاستخدام)	(3-2)
29	تحول نظم الإنتاج المرحلة 03 (تحسين العمليات)	(4-2)
60	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	(1-3)
63	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمركز الوظيفي	(2-3)
64	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية	(3-3)
65	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التأهيلي	(4-3)

مقدمة

في عالم يتغير فيه كل شيء حيث تتحول الأسواق، تتطور التكنولوجيا، ويتضاعف المنافسون، يكثُر الحديث عن التنمية المستدامة، البيئة، توقعات المجتمع واحتياجاته وتعالى الأصوات من أجل حقوق الإنسان واحترامها بالرغم من انها لم تكن موضوعا للاهتمام من قبل وخاصة أن المؤسسات ولعقود طويلة لم تهتم إلا بتحقيق أعظم الأرباح على حساب المجتمع.

أما في الوقت الراهن فإن هذه المؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها اتجاه بيئتها والمجتمع، ولا شك ان التفاعل الإيجابي مع المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته والحفاظ على البيئة لا يجب ان يكون هدية تتفضل بها منظمات الاعمال، خصوصا لو عرفنا ان كثير من هذه المنظمات تتسبب نشاطاتها في اثار سلبية على البيئة والمجتمع، فقل ما يمكن فعله هو تحمل تبعات هذه الاثار وتجنب تكرارها.

وهذا ما أدى لظهور تحديات جديدة بالنسبة لهذه المنظمات تتمثل في الدور الاجتماعي والتي يمكن أن تمارسه، يمثل علاقة هذه المنظمات بالمجتمع والبيئة وهو ما اصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ويهدف هذا المفهوم باعتبار أن المنظمة من المفترض أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضا وإرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة، فاكساب ثقة ورضا العملاء يساعد في خدمة أهداف المنظمة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فلا بد للمنظمة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية لها عن طريق تقليص التلوث.

وهذا ما يدفع الى التركيز على مفهوم الأداء البيئي والاجتماعي في سبيل تضمين استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية لهذا المفهوم، وهو امر يدعو الى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة الى تحقيق التنمية المستدامة التي تستند مبادئها الأساسية على تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية يأتي هذا البحث للتطرق الى هذا الموضوع الهام، حيث سنتعرض من خلال هذه الدراسة للتعرف على المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية، ومن هنا تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية؟

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية؟

هل تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع؟

كيف يقيم الموظفون والعمال دور المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟

هل توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المؤسسة محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية؟

هل هناك فوارق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة تعزى الى المركز الوظيفي؟

هل هناك فوارق ذو دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة تعزى الى الفئات العمرية؟

هل هناك فوارق ذو دلالة احصائية بين اجابات افراد عينة الدراسة تعزى الى المستوى التأهيلي؟

وبهدف الإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: تنفرع الى ثلاثة فرضيات ثانوية:

- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي.
- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية.
- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي.

اسباب اختيار الموضوع:

- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
- يعتبر موضوع المسؤولية البيئية والاجتماعية من انشغالات الساعة في أوساط الساحة العلمية والاقتصادية؛
- الاتجاه المتزايد للمؤسسات الكبرى نحو تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية؛
- طبيعة التخصص.

أهمية الموضوع:

جاءت إشكالية بحثنا لتبين حدود ومجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية ومدى أهميتها لتحقيق التنمية المستدامة، فالاهتمامات البيئية والاجتماعية غيرت من مسار واتجاه المنافسة الاقتصادية التي لا

تعترف بالقيود الاجتماعية التي كانت كثيرا ما تعتبرها المؤسسات الاقتصادية العائق الذي يخل حركة نموها بدعوى أنه يتنافى وتحقيق الأرباح الاقتصادية، حيث وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام معادلة صعبة الحل هي الموافقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية لتدخل هذه المؤسسات في دائرة تنافسية جديدة، ومن هنا تظهر أهمية هذا الموضوع.

اهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الأخرى المعروفة بالسياسات البيئية الضبطية، وعرض وتوضيح السبل المساعدة في تحقيق ذلك من خلال الإطار النظري للدراسة ، كما يهدف بحثنا إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحضي به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية.

منهج وأدوات الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بالاعتماد على الأدوات والمصادر التالية:

في الجانب النظري: تم استعمال المسح المكتبي من اجل الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية بخصوص موضوع الدراسة وكذا المقالات والمجالات العلمية ومذكرات التخرج واستعملنا أيضا المسح الالكتروني (المعلوماتي) عن طريق شبكة الانترنت.

في الجانب التطبيقي: تم استعمال أسلوب الاستبيان شمل المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة واعتمدنا في تحليل النتائج على برنامج التحليل الإحصائي (Spss).

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي جهد عملي من الصعوبات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- غياب مصادر المعلومات التي توضح اهم البرامج التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك راجع الى غياب التغطية الإعلامية لهذه البرامج؛

- عند توزيع الاستمارة الاستبيان رفض الكثير من المسيرين قبول ملئها أحيانا من غير أي أسباب وأحيانا يذكرون أسباب غير منطقية وغير مقنعة مما يتطلب الأمر مجهودا مضاعفا ووقتا أكبر وقلص حجم العينة المختارة؛
- طول فترة استرجاع استمارة الاستبيان في المؤسسات، فأحيانا كانت المدة تتجاوز الشهر. مما أخرج إنهاء البحث، فتأجل تحليل النتائج بشكل مستمر انتظارا لجمع عدد كاف من استمارات الاستبيان؛
- ندرة الإحصاءات والبيانات الرسمية المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر إن لم نقل انعدامها.

تقسيمات الدراسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذا قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول رئيسية تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وقد تم تخصيص الفصل الأول والثاني للإطار النظري وذلك بدراسة متغيرات الدراسة من الناحية النظرية، وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة مؤسسة الأجر الأحمر، وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث، فخصص للمبحث الأول التحليل التاريخي لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم الأسس ومبررات قيام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه استراتيجيات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ووجهات النظر حولها.

أما الفصل الثاني: فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة وذلك من خلال ثلاث مباحث، فخصص المبحث الأول لظهور المفهوم الشامل للمسؤولية البيئية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه دور المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية وفي الأخير فتطرقنا إلى التقارب بين المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث: فقد تمت فيه الدراسة الميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر بـرج صباط - قالمة-، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث. الأول خصص إلى تقديم عام لمؤسسة الأجر الأحمر - قالمة-، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا فيه عن منهجية تصميم الدراسة الميدانية، وفي المبحث الثالث والأخير فتطرقنا إلى اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها.

الفصل الأول:

ظهور وتطور مفهوم

المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

تعد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات، حيث أن دورها لم يعد مقتصر على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الربح فقط، بل يتعدى ذلك ويجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع، فالمؤسسات الاقتصادية اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها.

وفي هذا الإطار فقد اتسعت رقعة المطالب الاجتماعية التي يتعين على المؤسسة الاقتصادية تليتها في المحيط الذي تعمل فيه، حيث أن تلك المطالب تشمل العديد من الأطراف، سواء داخل المؤسسة بالنسبة للعمال والموظفين، أو خارج المؤسسة بالنسبة لباقى الأطراف الأخرى، ومن هنا فإن الدور الاجتماعي للمؤسسة، أو بالأحرى مسؤوليتها الاجتماعية لم تعد تقتصر على تقديم بعض الخدمات الاجتماعية لعمالها أو المساهمة في بعض الأعمال الخيرية، بل تعدتها إلى مجال أوسع من ذلك، بحيث أصبح للمؤسسة دور في التنمية الاجتماعية والبشرية، ورفع مستوى الوعي والمعرفة لدى مختلف الأطراف المذكورة... إلخ.

ولكن التحدي الذي يواجهه هذا الموضوع يكمن في ماهية الميكانيزمات التي يمكن وضعها والاتفاق عليها لتتحمل المؤسسة الاقتصادية هذه المسؤولية، وهل يمكن أن تقوم بذلك بشكل اختياري من خلال مبادرات خاصة بها، أم بشكل إجباري من خلال إصدار نصوص وأنظمة تدفعها إلى القيام بذلك بشكل إجباري .

من هنا فقد قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل تاريخي لظهور وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها، الأسس والمبررات التي تقوم عليها، بالإضافة إلى استراتيجياتها وأبعادها ووجهات النظر حولها.

المبحث الأول: تحليل تاريخي لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها

شهدت المؤسسة الاقتصادية تطورا كبيرا في إدارتها في التسعينيات من القرن 20، حيث أصبحت تطمح للوصول إلى العالمية، وهذا من خلال زيادة دورها الاجتماعي المتمثل في مسؤوليتها نحو جميع الأطراف المتعامل معها عن طريق تقديم اسهامات ومبادرات لفائدة هذه الأطراف أو الجماهير، فشاع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عصر العولمة، فأصبحت المؤسسات في كل العالم مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن سياستها قصد التوجه أكثر مع النقابات العمالية وجمعيات المجتمع المدني المطالبة تحسن أوضاع العمال في المؤسسات، وبهذا ظهرت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كتفاعل لعدة عوامل (زيادة ضغوط المجتمع، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير نمط الحياة، انتشار القيم الانساني والوعي).

المطلب الأول: ظهور وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متسارع وتأثر بالمتغيرات السياسية الاقتصادية التي سادت في فترات نشوئه، والمسؤولية الاجتماعية ليست ظاهرة جديدة، اذ تجسدت مضامينها بصيغ متنوعة على مدار التاريخ.

ففي عام 1700 قبل الميلاد قدم الملك حمورابي لملك بابل في حضارة وادي الرافدين بعض المبادئ للمسؤولية الاجتماعية، اذ كل عمل يؤدي الى ضرر في الغير يوجب مسؤولية فاعلة وتعويض من موقع عليه الضرر، اما الدين الإسلامي فقد أكد على أهمية العلاقات الاجتماعية الإنسانية ودعا الى ان يكون الفرد المسلم مسؤولا اجتماعيا وفي القرآن الكري العديد من الشواهد التي تؤكد ذلك، قال تعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) سورة آل عمران آية 104. فكان له دور مميز في تحديد المسؤولية الاجتماعية من خلال التعامل بين الشركات والتعامل بين الافراد وبعضهم وبين الرؤساء او ولاة الامر ومرؤوسيه¹.

قد تمحورت المسؤولية الاجتماعية لشركات في بدايتها حول الاعمال الخيرية بعيدا عن فكرة تأثير منظمات القطاع الخاص في التنمية المستديمة او معاهدات البيئية، ولكن منذ عام 1950 اصبح المستهلكون وجماعات الدفاع عن البيئة والمجتمعات يشكلون ضغطا على المنظمات القطاع الخاص للاتجاه نحو المساهمة في النشاطات

¹ أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 49.

ذات المنفعة العامة للمجتمع، ويمكن القول ان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لشركات بدا فعليا منذ 1970، حيث كانت منظمات القطاع الخاص تفتقد للخبرة نحو تطبيقات المسؤولية الاجتماعية ومواجهة تحديات هذا المفهوم المجهول، ومع هذا الاتجاه الضعيف وقلة القوانين الموجهة في اطار المسؤولية الاجتماعية باتت مبادرات المنظمات مجرد محاولات غير مكتملة الأركان، تلك المحاولات عززها في فرنسا ما يسمى بخطاب سنة 1972، الذي اقترح ان الشركات يمكن ان تتكاثر كالبشر وان استمراريتها تعتمد على وجودها كقدوة لمنظمات الأخرى¹.

ومع بداية القرن العشرين ازداد الاهتمام به عقب الحرب العالمية الثانية وذلك حينما بدا بعض النقاد الغربيون يشككون في فاعلية القواعد الليبرالية واهليتها واخلاقيتها في الاعمال التجارية، اما في مجال الاعمال فقد برزت المبادئ الليبرالية في الاقتصاد والتي تركز على الحريات المطلقة للتجارة دون ان تلتفت الاضرار التي يمكن ان تلحق بالأفراد والفئات الأقل حظا في المجتمع وقد تمثلت التأثيرات السلبية التي ظهرت في المجتمعات الرأسمالية فيما يلي²:

- الظلم الذي أصاب المستهلك جراء الغش في البضائع والتلاعب في الأسعار؛
- الظروف القاسية التي يعمل بها العاملون وبما يهدد صحتهم وسلامتهم العامة؛
- الشكوك حول فساد الشركات خصوصا فيما يتعلق بالرشاوى الكبيرة للحصول على العقود.

ويعزز البعض انطلاق المسؤولية الاجتماعية بصيغة جديدة الى الفكرة التي ينادي بها امين عام الأمم المتحدة في مؤتمر دافوس في يناير 1999 وفحواها ان تتبنى شركات القطاع الخاص والعام دورا في المسؤولية الاجتماعية وتوجيه قوى الأسواق المثل العليا على هذي مبادئ ثلاثة هي³:

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948م.
- اعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية في عام 1998م؛
- اعلان ريو دي جانيرو حول البيئة الصادر عن مؤتمر قمة الأرض عام 1991م؛
- هذه المبادئ كلها تنادي بإعلاء القيمة الأخلاقية والإنسانية والبيئية لجعل الحياة أكثر إنسانية وأكثر سعادة.

¹ طاهر محسن منصور، نعمة عباس الخفاجي، قراءات في الفكر الاداري المعاصر، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص291.

² ناصر جردات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، اثرء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص22، 23.

³ مرجع نفسه، ص24.

بعد عرضنا لبعض التطورات التاريخية التي مهدت لظهور المسؤولية الاجتماعية يمكن تقديم المراحل التي مرت بها حسب ما ورد الدراسات والمؤلفات على مستوى العلمي الأكاديمي اذ يصنفها الكثيرون الى ثلاثة مراحل على غرار هاري واخرون حيث يحددون ثلاث مراحل لنشأة وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي كالتالي¹:

أولاً: مرحلة إدارة تعظيم الأرباح 1800 – 1920

في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، واعتبار النقود والثروة أكثر أهمية، ورفع شعار (ما هو جيد لي جيد للبلد) بما يتوافق مع مبدأ "المصلحة الخاصة أحسن ضمان للمصلحة العامة".

1. مرحلة إدارة الوصاية، من أواخر العشرينيات من القرن العشرين حتى بداية الستينيات:

خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الأعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، فكان اعتبار النقود والثروة مهمة ولكن أيضاً الافراد مهمون، اما الشعار خلال هذه الفترة (ما هو جيد لشركات جيد للبلد).

2. مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر:

خلال هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على ان الربح ضروري ولكن الافراد اهم من النقود، وهذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، الشعار خلال هذه الفترة هو (ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد).

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية للشركات يكتسب وفقاً له قوة إلزام قانونية وطنية او دولية حيث مازالت تستند قوتها وقولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، لذا تولت الاتجاهات والأبحاث لتقدم لها تعريف محدد أهمها:

أولاً: تعريف الباحثين للمسؤولية الاجتماعية

عرف كارول 1979 Carroll المسؤولية الاجتماعية: انها مفهوم يشتمل على أربعة جوانب رئيسية الأول يشتمل في المسؤولية الاقتصادية والثاني المسؤولية القانونية والثالث المسؤولية الخيرية والرابع المسؤولية الأخلاقية،

¹ نجم عبود نجم، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 127، 128.

فالمسؤولية الاقتصادية تتمثل في التزام مؤسسة ما بان تكون منتجة ومربحة، وتتمثل المسؤولية القانونية في ان المؤسسات تمارس واجباتها الاقتصادية في ظل احترامها للقوانين المعمول بها ن اما المسؤولية الأخلاقية فهي التزام المؤسسات بالامتثال لقواعد السلوك في المجتمع في حين تعكس المسؤولية الخيرية الرغبة في رؤية المؤسسات تنخرط في نشاطات تهتم بتحسين رفاهية المجتمع¹.

يشير Berran الى ان الوصول الى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال في حقيقة الامر ليس بالعملية السهلة بل انها معقدة جدا ويرجع هذا الأساس الى امرين الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتباين بل تتناقض احيا والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المنظمات وبين ما يتصوره رجال الاعمال من إمكانيات يمكن ان تقدمها منظماتهم للمجتمع².

يشير كتيليب واخرون 1985 Cultipetal لمصطلح المسؤولية الاجتماعية كالتالي، ان علاقات الشركة بجيرانها داخل مجتمعها قد تكون حرجة لان هؤلاء الجيران هم الذين يمدون المنظمة بالقوى العاملة ويوفرون البيئة التي تجنب او تفشل في جذب الافراد الموهوبين ويفرضون الضرائب ويوفرون الخدمات الضرورية كما يفرضون القيود على الشركة او الصناعة³.

اما محمد البادي فيوضح المسؤولية الاجتماعية انها العمل على تحقيق المصالح المشتركة بين الفرد والمسؤولية داخل البيئة التي تجمع بينها سواء كانت بيئة عمل او بيئة اجتماعية فان اصطلاح المصالح المشتركة ذاته يعنى تحقيق أكبر قدر من المصالح لكلا الطرفين⁴.

عرف محمد زائري 2000 المسؤولية الاجتماعية بانها تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المنشأة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الالتزام بالقانون وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثمارها⁵.

¹ يونس زياتية، مدخل إلى الاتصال الاجتماعي للمؤسسة، دار الراهبة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص13، 14.

² طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهمدي محسن العمري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 48، 49.

³ محمد مدحت أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية لشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 31.

⁴ ميزال صبري أبو فريجة، المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الاعلانية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 17.

⁵ محمد مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ويلحظ من التعاريف السابقة ان المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن اعتبارها¹:

- الزامية او تطوعية؛
- إدارة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة؛
- موجهة لأصحاب المصالح داخل وخارج المنظمة؛
- مكملة لجهود القطاع العام في التنمية؛
- تشمل نشاطاتها الانسان والبيئة؛
- ذات ابعاد أخلاقية، اجتماعية واقتصادية.

ثانيا: تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال من طرف الهيئات والمنظمات الدولية

سنتطرق لاهم التعاريف التي قدمتها الهيئات والمنظمات الدولية كالتالي²:

- 1- حسب المجلس العالمي للأعمال من اجال التنمية المستدامة: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال هي إزام منظمات الاعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة واسرها، فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة.
- 2- المنتدى الدولي لقيادة الاعمال: تعنى المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ممارسات الاعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية القائمة على المبادئ الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة.
- 3- منظمة الأمم المتحدة: عرفت المسؤولية الاجتماعية على انها توسع المفهوم باستخدام عبارة " تحلي المنظمات بروح المواطنة العالمية "، التي تعطى كلا من حقوق ومسؤوليات المنظمات عبر الوطنية في السياق الدولي.
- 4- البنك الدولي: يعرفها على انها الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العالين واسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم.
- 5- تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال: يقصد بالمسؤولية الاجتماعية وتجنيد كل طاقات المنظمة كي تساهم بشكل إيجابي الى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة، ويكون ذلك بإدماج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في انشطتهم وهذا حتى تصبح موائمة مع اهداف التنمية المستدامة.

¹ عايد عبد الله العيصمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2015، ص11.

² محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص47، 48.

ثالثا: تعريف المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي

نجد السنة النبوية الشريفة تدعو الافراد الى تحمل المسؤولية الاجتماعية بقول رسو الله صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الامام راع ومسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها وخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته) (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم)¹.

بالرغم من ان المسؤولية الاجتماعية ليست مفهوما دخيلا على الإسلام حيث تعد جذورها متأصلة من خلال آيات قرآنية وأحاديث شريفة، وتتجسد أسمى معاني المسؤولية الاجتماعية في الإسلام من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام، الا ان ذلك لا يعني عن وضع الاليات وابتكار الأساليب لتنظيم وتطوير تطبيقات هذه المسؤولية اسوة بالمفاهيم الأخرى بما لا يتجاوز الحدود والتعاليم الشرعية لاسيما في عصر العولمة الذي أتاح لشركات والمنظمات ان تعمل في بيئة إسلامية وعكس كذلك².

رابعا: حصر تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية

من خلال ما عرشنا عليه من تعاريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال نستخلص انها تشترك في ذكر مجموعة من الخصائص المميزة لهذا المفهوم مثل كونها ممارسة طوعية وليست اجبارية، ويمكن تعريفها على انها المساهمة العقلانية القائمة على مبادرة منظمات الاعمال في توفير متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة، المبنية أساسا على جعل العلاقة بين منظمات الاعمال والمجتمع علاقة إيجابية تحقق مصالح مختلف الأطراف.

المطلب الثالث: أهمية واهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

إن التعرض لموضوع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تأتي أهميته عقب تقلص دور الدولة تدريجيا في المجال الاجتماعي بعد تبني نظام اقتصاد السوق، فكان لزاما البحث عن سبل للإبقاء على مصالح المجتمع و. ولا يكون ذلك من خلال مساهمات كل مكون من مكونات هذا المجتمع ومنها منظمات الأعمال.

أولا: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تتأتى أهمية المسؤولية الاجتماعية من الاثار الإيجابية التي تنجم عن تمسك الشركات بها كفلسفة وأسلوب عمل يجعلها تضع في المقدمة مصلحة المجتمع بشكل عام وزبائنهم بشكل خاص وتعمل جاهدة على تحقيق رضا

¹ محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص24.

² عابد عبد الله العصيمي، مرجع سبق ذكره، ص33.

الزبون ويتفاعل مع حاجات ورغبات الزبائن بكل اهتمام واحترام صادقين في كل ما يقدمه من بيانات ومعلومات بجهد واجتهاد لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع كهدف مسبق، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها¹، كما يشير الى ان أهمية المسؤولية الاجتماعية تمكن في تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي الربحي والتقدم الاجتماعي الإنساني، وتبرير أهمية المسؤولية الاجتماعية من كونها الأسلوب الذي يمكن الشركة من تحقيق الاتي²:

- تحقيق تكاليف التشغيل الداخلية؛
- تحسين علاقة الشركة بأصحاب المصالح؛
- تحقيق تنسيق أفضل بين العمليات؛
- تحديد التأثيرات غير المالية؛
- التكيف المستمر مع حاجات ومتطلبات المجتمع؛
- تحديد الإمكانيات الكامنة في الشركة.

ويمكن تلخيص أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أيضا في النقاط التالية³:

- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به المنظمة من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها مستقبلا؛
- ان لم تقم منظمة الاعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشاكل التي تعاني منها فإنها يمكن ان تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع؛
- تعمل المسؤولية على تحسين سمعة وصورة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور؛
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتجنب المشاكل قبل ان تتفاقم ويصعب علاجها.

¹ Alain Chauveau et Jean-Jacques rosé, l'entreprise responsable, paris, 2003, p45.

² أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

³ أمينة قهوجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14 و 15 نوفمبر 2016، ص ص 5، 6.

ثانيا: اهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تباينت اهداف الشركات سواء كانت خاصة او عامة نحو تبنيها للمسؤولية الاجتماعية حيث ينظر لها البعض على انها استثمار يعود على الشركة بتعزيز قدرتها التنافسية وفي حين ينظر لها البعض على انها تكلفة اجتماعية واجب تمليه الدوافع الإنسانية والاجتماعية والدينية¹.
وتختلف اهداف برامج المسؤولية الاجتماعية سواء من وجهة نظر الشركات، او من وجهة نظر المجتمع الذي تعمل به هذه الشركات، ويمكن تحديد هذه الأهداف كما يلي²:

1. من وجهة نظر الشركات:

- اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للشركات؛
- رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم؛
- السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية.

2. من وجهة نظر المجتمع:

- تحقيق التماسك: والذي يعني زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع بما فيه المؤسسات؛
- تحقيق الرفاه: من خلال تحسين مستوى الحياة المعيشة للأفراد؛
- مبدأ التشاركية: بمساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية؛
- التمكين: من خلال تنمية المهارات لدى افراد المجتمع.

¹ عمر شتاتحة، زاوية رشيدة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، ص5.

² ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، مرجع سبق ذكره، ص ص34، 35.

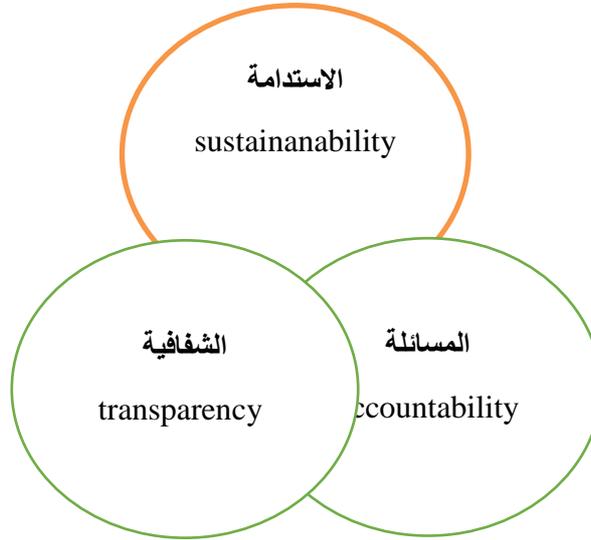
المبحث الثاني: أسس ومبررات قيام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

كان ولا يزال الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تمارسه منظمات الأعمال محط جدل واهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، وبعد أن كان هذا الاهتمام يتركز في مراحله الأولى على طبيعة الأهداف التي تسعى إليها المنظمات ولقد جاء هذا البحث انطلاقاً من هذه الحقائق لتحديد الأسس والمبادئ التي يتم بها صياغة النشاطات والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة ضمن إطار استراتيجية اجتماعية مساندة للاستراتيجية الأعمال توجه وتنسق نحو استدامة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة.

المطلب الأول: المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية

بسبب الغموض الذي يلف طبيعة النشاط في ظل المسؤولية الاجتماعية نجد أنه من الصعب تحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن تقوم بتحديد دقيق لأي نشاط من هذا القبيل، ولذلك فمن الضروري أن يتم تحديد نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي الاستدامة sustainability، المساءلة accountability والشفافية transparency والشكل التالي يوضح هذه المبادئ الثلاثة:

الشكل رقم (1-1): المبادئ الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات



المصدر: محمد عبد حسين الطائي، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص32.

أولاً: الاستدامة Sustainability

تعني الاستدامة انه يجب ان يستخدم المجتمع من مورد معين أكثر ما يمكن تجديده، هكذا يمكن تعريفه من خلال ما يصطلح عليه " القدرة الاستيعابية للنظام الايكولوجي " والتي يمكن وصفها في إطار نماذج المدخلات – المخرجات لاستهلاك الموارد¹.

ثانياً: الشفافية Transparency

يقصد بها قيام الشركة او الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب المصلحة والمتعاملين في السوق واطاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الاضرار بمصالح الشركة، ويجب ان توفر الشروط التالية في الشفافية:

- ان تكون في الوقت المناسب؛
- ان تتاح لكافة الجهات في ذات الوقت،
- ان تقوم الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني مع الحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل².

ثالثاً: المسائلة Accrmtability

فمجالس الإدارة لديها مسؤولية امام مساهميها، ويقع على كليهما عبء القيام بدوره وجعل المسؤولية فعالة، فمجالس الإدارة في حاجة الى تحقيق هذا من خلال جودة المعلومات التي يتم تقديمها للمساهمين، في حين يقوم المساهمين بتفعيل مسؤولياتهم كملاك³.

وهناك بعض المبادئ الأخرى التي تستند عليها المسؤولية الاجتماعية وهي⁴:

¹ محمد عبد حسين الطائي، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 31، 32.

² عزيزة بن سميعة، مريم طيني، دار الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، مارس 2017، ص 328.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، دار الجامعية، 2005، ص 135.

⁴ عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2011، ص 53.

1. مبدأ الإذعان القانوني:

ان تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح والخطوط الارشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

2. مبدأ احترام حقوق الأساسية للإنسان:

ان تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

3. مبدأ احترام الأعراف الدولية:

ان تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الارشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية المجتمعية.

4. مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:

ان تقرر المؤسسة وتقبل ان هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: فوائده تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لتحقيق تكامل المسؤولية الاجتماعية للمنظمة مع قراراتها وأنشطتها، يمكن للمنظمة تحقيق فوائد هامة مثل¹:

- تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ومخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية؛
- تحسين الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- تعزيز سمعة المنظمة، وكسب ثقة أكبر للجمهور والمحيط بصفة عامة؛
- تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسية للمسؤولية والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد او الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات او الخدمات.

¹ عمر شتاتحة، زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص8.

بالإضافة الى ما سبق الإشارة اليه في فوائد المسؤولية الاجتماعية فهناك بعض العوائد والفوائد الأخرى للمسؤولية الاجتماعية كالآتي¹:

- اثبتت البحوث والدراسات ان الشركات التي تطبق فكرة المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة اضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه؛
- تشير التقارير الاقتصادية الدولية ان الشركات التي يحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18% عن تلك التي ليس لديه برامج في المسؤولية الاجتماعية؛
- تشير استطلاعات الراي الى ان 73% من قادة الاعمال في اوربا يؤمنون ان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن ان يساهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والربحية للشركات التي لديها برامج في المؤسسة الاجتماعية؛
- اشارت الدراسات التي قامت بها منظمة تسخير الاعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية الي ان الشركات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم حققت معدلات نمو ومعدلات تولي عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة اضعاف؛
- يشير كل من عظيم جمال وهارفي ماكينون في كتابهما عن قوة العطاء The power of Giving 2010 ان التزام المؤسسات بثقافة العطاء (المسؤولية الاجتماعية) يساعد في جذب العاملين الذين يحملون بداخلهم قيما تجاه هذا العمل، ويساعد على استمراريتها في العمل؛
- اثبتت البحوث والدراسات أيضا ان هناك علاقة إيجابية وقوية بين الأداء الاجتماعي والأداء البيئي والأداء المالي للمنظمة، بمعنى انه إذا تحسن الأداء الاجتماعي على سبيل المثال فانه يحدث تحسین في الأداء البيئي والأداء المالي لهذه المنظمة؛
- تخفيض الرقابة التنظيمية للشركات التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى أبعد من ذلك تعطي قدرا كبيرا من حرية التصرف من جانب كيانات الحكومة الوطنية أو المحلية، ومثل هذه الشركات قد تخضع لقدر أقل من عمليات التفتيش والمراسلات الخطية، وقد تمنح الأفضلية أو معاملة "سريعة" عندما تقدم طلبات للحصول على تراخيص عمل، أو تغيير مناطق العمل أو غير ذلك من التصاريح الحكومية.

¹ محمد مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

المطلب الثالث: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

يمكن نقد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مجموعة من الاتجاهات وهي كما يلي¹:

أولاً: المساهمة المجتمعية التطوعية

يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثاً نسبياً، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.

ثانياً: العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة

غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق اجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات وتستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها.

ثالثاً: حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي

على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثيراً من رؤساء مجالس الادارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع، ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

¹ عيسى محمد الغزالي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التسعون، فبراير شباط 2010 - السنة التاسعة، ص7.

المبحث الثالث: وأبعاد المسؤولية الاجتماعية ووجهات النظر حولها

في ظل بيئة الأعمال الجديدة التي تتميز بوعي المستهلك وقدرته على التمييز الذكي بين المنظمات وتفضيلها بعضها عن البعض الآخر لاعتبارات أخلاقية واجتماعية وفي ظل تزايد المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق العمال وتنامي جمعيات حماية المستهلك وغيرها من قوى الضغط، أصبحت منظمات الأعمال ملزمة بالتصرف المسؤولة اجتماعيا، حيث لم يعد الربح المادي هو الهدف الوحيد الذي يقود منظمات الأعمال نحو التمييز والاستمرار في السوق، وفي هذا الإطار يبدو جليا في أهمية تبني استراتيجيات وابعاد جديدة لدمج المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في النظام الإداري للمنظمات، وتضيف إلى اهتماماتها مسؤوليات أخرى يجب أن تتحملها المنظمة تجاه المتعاملين بها، على اختلاف آراءهم وأدوارهم من عمال، إضافة إلى المجتمع والبيئة.

المطلب الأول: استراتيجيات تفعيل المسؤولية الاجتماعية

يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسة حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي¹:

أولا: استراتيجية عدم تبني للمسؤولية الاجتماعية واستراتيجية الممانعة.

تتمثل هذه الاستراتيجية نظرية تقليدية للدور الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية حيث ترى إدارة ترى إدارة المؤسسة أنها ملزمة وبالتالي غير مسؤولة عن ممارسة دور اجتماعي اتجاه أي طرف من أصحاب المصالح، كما ترى الغاية الوحيدة من وجودها هو تحقيق العوائد والأرباح من خلال ممارسات اقتصادية فاعلة وأن القيام بهذا الدور الاقتصادي كما يجب هو المسؤولية الوحيدة للأعمال.

ثانيا: الاستراتيجية الدفاعية

في إطار هذا النمط من تبني للمسؤولية الاجتماعية فإن المؤسسة الاقتصادية تحاول القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة وبالقدر الذي يجعلها تحمي نفسها من الانتقادات الموجهة لها، لهذا تركز على الجوانب المرتبطة بمتطلبات المنافسة وحالات غير سلوك الزبائن لتحقيق أداء مالي عالي.

¹ عمر بوسلامي، دار الأبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، الدفعة 2012/2013، ص 64.

ثالثا: استراتيجية التكيف

كون نمط تبني المسؤولية الاجتماعية أفضل من الأنماط السابقة، فهنا المؤسسة بالأنشطة الاجتماعية من خلال الانفاق على الجوانب المختلفة والمرتبطة بحسن أخلاقي يتجاوز شروط الناحية القانونية، كما أن الملاحظ على إدارة المؤسسات التي تبني هذا النمط من الاستراتيجيات تكون في العادة يتجاوز شروط الناحية القانونية كما أن الملاحظ على إدارة المؤسسات التي تتبنى هذا النمط من الاستراتيجيات تكون في العادة تفي بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والقانونية وبالتالي تراعي المسؤوليات الأخلاقية من خلال الاهتمام بالقيم والأعراف والسلوكيات المقبولة اجتماعيا ويركز عليها المجتمع الذي تعمل فيه.

رابعا: استراتيجية المبادرة (الطوعية)

تشير هذه الاستراتيجية إلى أن المنظمة تتبنى هذا النوع من الاستراتيجيات تأخذ زمام المبادرة في توفير المتطلبات الاجتماعية وتكون مصممة لتلبية كل من المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، ويكون لديها الاستعداد للتعامل مع الاهتمامات التي توجه إليها وكذا امكانية الاستجابة للضغوط الخارجية والتشريعات الحكومية.

ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح تلك الاستراتيجيات

الشكل رقم (1-2): استراتيجيات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة



الالتزام اتجاه المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

المصدر: صالح مهدي محسن العماري، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص94.

المطلب الثاني: عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد أجمع العديد من الباحثين على أن منظمات الأعمال تمارس عددا من المسؤوليات الاجتماعية والأنشطة والالتزامات الطوعية أو الغير طوعية والتي تنحصر ضمن أبعاد وعناصر نذكرها كما يلي:

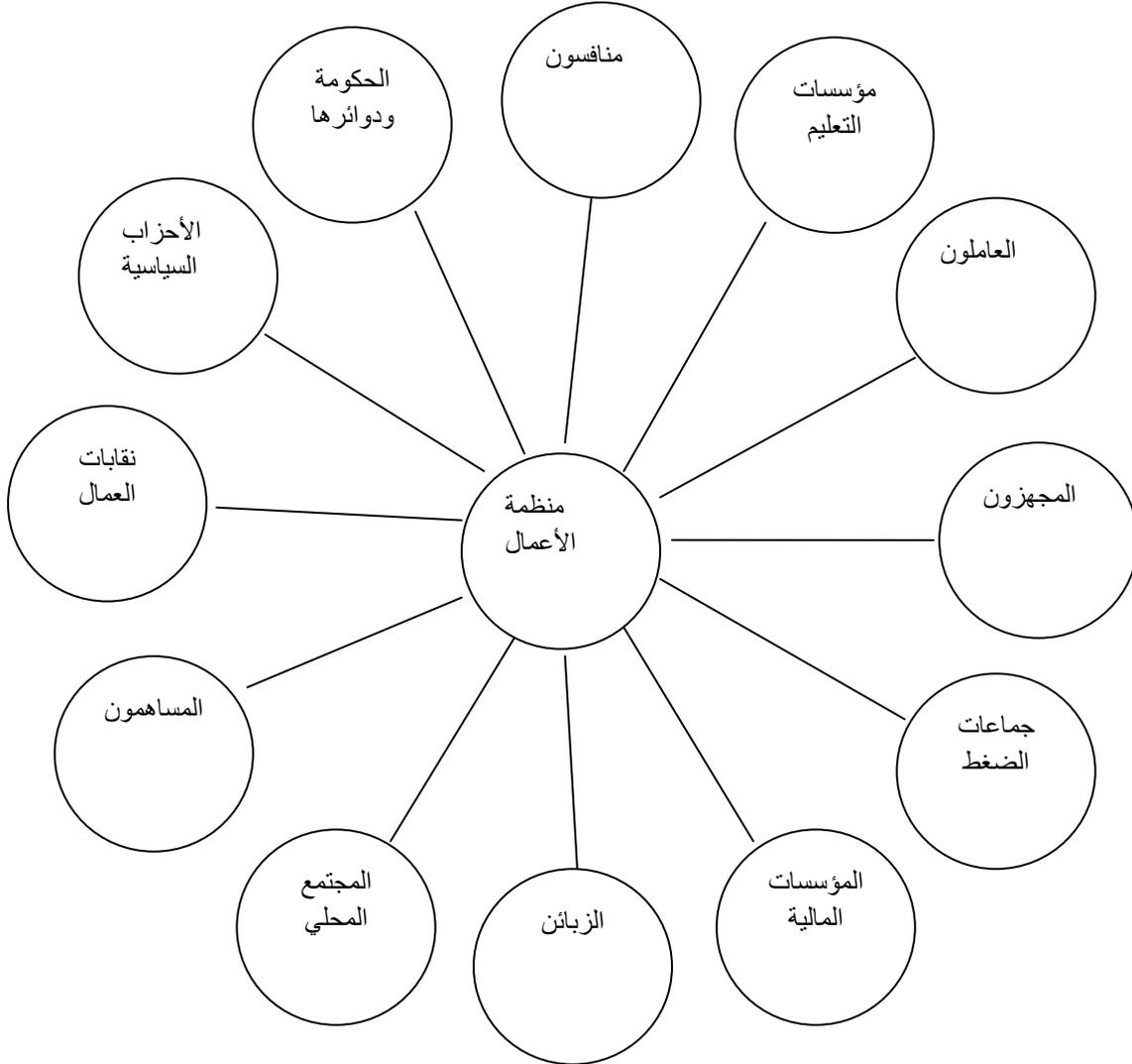
أولا: عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن من الأسباب التي أدت إلى التوسع في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي بيئة العمل التي تحتوي على عدد كبير من الجماعات ذات المصالح الخاصة في نشاطات منظمات الأعمال، وكان لابد على المنظمات الأعمال أن تأخذ بعين الاعتبار بيئة العمل، لأن أصحاب المصالح تتجاوب بسرعة مع الاتجاهات

العامّة في البيئة الاجتماعية، والتي تترجم إلى ضغوط مباشرة مما يؤدي إلى التأثير على نشاط المنظمة، ومن هنا ستجد المنظمة أنه لا بد من الاهتمام بأصحاب المصالح بالإضافة إلى اهتمامها بتحقيق الأرباح.

فيما يلي شكل يشير إلى أهم أصحاب المصالح والمستفيدين من وجود منظمات الأعمال

الشكل رقم (1-3): أهم أصحاب المصالح أو المستفيدين من وجود منظمات الأعمال



المصدر: محمد جودت ناصر، علي الخضر، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل، دار الملايين للتوزيع، دمشق، سوريا، 2014، ص 121.

يمكن من خلال الشكل أن نحدد أربع متغيرات رئيسية تنطوي تحتها العناصر المذكورة كالتالي¹:

¹ محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية-أرامكو السعودية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 12، 2013، ص 32.

1. المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي:

يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ نتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطها اتجاهه من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة.

2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين:

إذ كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى وقد أثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يجذبون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بنفس السياق أن يجذبون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات.

3. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن:

تعتبر هذه الشريحة ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والاعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم ارشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

4. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين:

ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع الموارد الأولية اللازمة للعمليات الانتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للموارد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل وأيضا المشاركة في التعامل¹.

¹ بلال خلاف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، الطبعة الخامسة، 2015، ص167.

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تعددت الرؤية عند الباحثين لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها لم تخرج عن أربعة أبعاد هي: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية اتجاه حماية المستهلك، المسؤولية الاجتماعية اتجاه اخلاقيات الاعمال، المسؤولية الاجتماعية اتجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية¹.
إن الاختلاف في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يظهر أيضا عند تحديد مكونات وأبعاد هذه المسؤولية حيث أثبت إحدى الدراسات أن هناك 5 أبعاد للمسؤولية الاجتماعية من خلال 37 تعريف للمسؤولية الاجتماعية ما بين 1980 إلى 2003.

الجدول رقم (1-1): الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر

الابعاد	التعريف يركز على	أمثلة
البعد البيئي	البيئة الطبيعية	- بيئة نظيفة - الاشراف البيئي - دمج الاهتمامات البيئية في العمليات التجارية
البعد الاجتماعي	العلاقة بين المؤسسة والمجتمع	- المساهمة في بناء مجتمع أفضل - دمج الاهتمامات الاجتماعية في العمليات التجارية - بحث النطاق الكامل لتأثير المسؤولية على المجتمع
البعد الاقتصادي	مظهر اجتماعي اقتصادي ادماجي يعرف المسؤولية كعمليات تجارية ومالية	- المساهمة في التنمية الاقتصادية - المحافظة على ربحية العمليات التجارية
البعد أصحاب المصلحة	الأطراف المعنية أو مجموعات أصحاب المصلحة	- التعامل مع أصحاب المصلحة - كيف تتعامل المؤسسة مع العاملين الموردين، الزبائن، المجتمع.
البعد الاختياري	اجراءات وأفعال غير ملزمة قانونيا	- تركز على الأخلاقيات تجاوز الالتزامات القانونية

المصدر: خالد أعراء، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة "مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، دفعة 2014-2015، ص79.

¹ David crowther, **guler aras**, book, corporate social responsibility, 2008, p19.

أما griffin فيري أن للمسؤولية الاجتماعية ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي كالتالي¹:

1. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصالح:

الأطراف ذات المصلحة هدم المؤسسات والأفراد الذين يتأثرون بشكل مباشر بسلوك المؤسسة والذين لهم نصيب في اداها وهؤلاء هم الأفراد والمؤسسات التي يتحمل للمؤسسة المسؤولية.

2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة الطبيعية:

قامت الكثير من الدول بإصدار العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم عملية التخلص من النفايات وإلزام العديد من الصناعات بتوفير الصناعات التي لا تحدث ضرر بالبيئة.

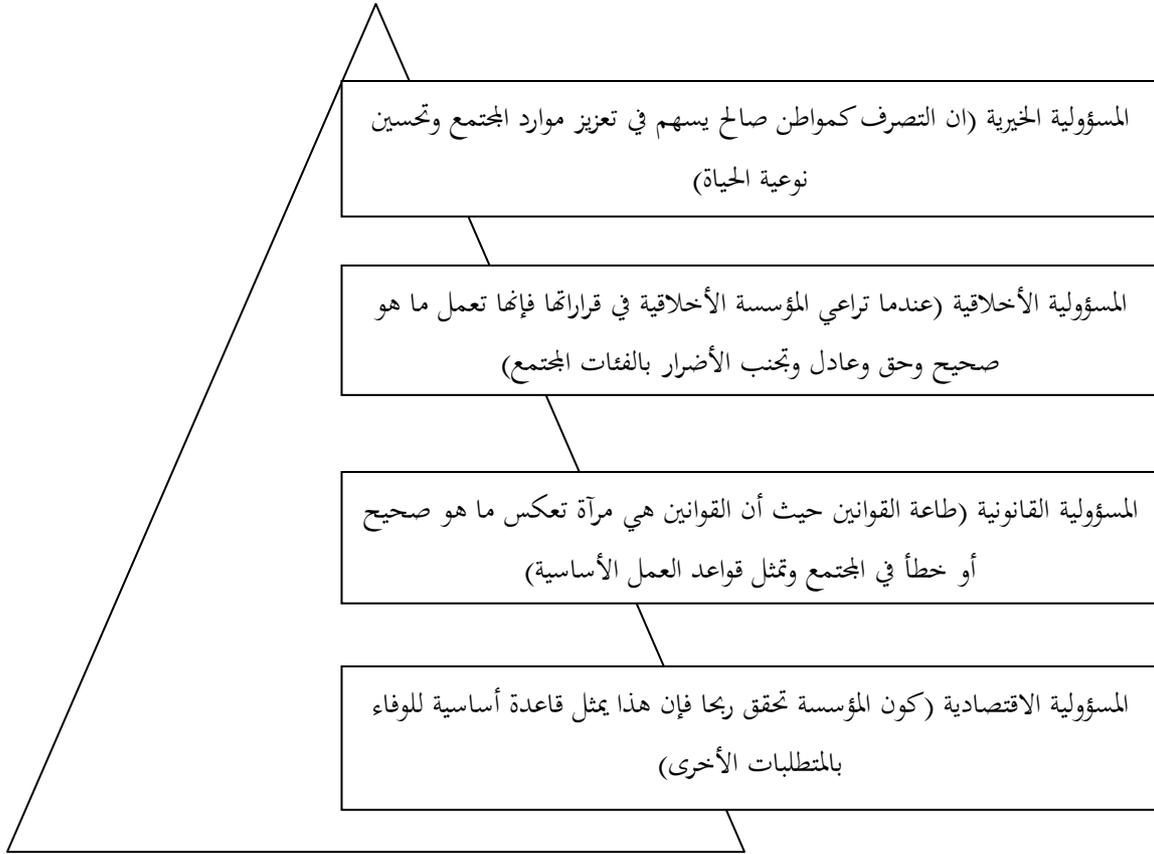
3. المسؤولية الاجتماعية اتجاه رفاة العامة للمجتمع:

يشمل هذا البند المساهمة في بناء المدارس وأماكن العبادة ودعم المؤسسات الخيرية والمتاحف والمساهمة في تطوير الصحة العامة والتعليم.

وفي هذا الإطار طور Carroll مصفوفة هرمية يبين فيها هذه الأبعاد وكيفية تأثير كل واحد على الآخر والشكل التالي يوضح ذلك.

¹نبيل بن عامر، حسام لعمش، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للتسويق في ترقية الخدمة الصحية، -دراسة تحليلية مع عرض التجارب-، مجلة البحوث الانسانية والمالية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثالث، جوان، 2015، ص183.

الشكل رقم (1-4): هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: نوال ضيائي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010، ص 24.

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

مع تنوع الصعوبات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، ما نتج عنها من اختلاف مداخل تعريفها وتحديد نطاقها، تباينت اتجاهات التأييد واتجاهات الاعتراض لدور منظمات الأعمال في تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية وأبعاد الأخلاقية والقيمية المنظمة لها ونلخص فيما يلي النقاط الأساسية التي يعرضها كل اتجاه من هذه الاتجاهات المؤيدة والمعتضة.

أولاً: اتجاهات التأييد

يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة وجود علاقة جيدة بين منظمات الأعمال والمجتمع الذي تقوم بخدمته، والتي من شأنها أن تجعل أنشطة منظمات الأعمال أكثر قرباً للرغبات الاجتماعية¹. وعليه فإن الحجج وراء قيام منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية وبمغرياتها المختلفة تلخص في النقاط التالية²:

- تحسين صورة المنظمة بالمجتمع وتقليل التدخل الحكومي؛
- يمكن للأرباح أن تتحسن على المدى البعيد وذلك لرضا المجتمع ومد جسور الثقة؛
- منظمات الأعمال تخلق مشاكل يجب أن تحلها؛
- تكون الصورة الاجتماعية للمنظمة أفضل وهذا يعزز قدرتها التنافسية؛
- لدى منظمات الأعمال موارد مهمة يجب أن تستخدمها للارتقاء بمستوى الحياة؛
- تبني دور اجتماعي يقلل النقد الموجه للأعمال بكونها هي مواطنون اعتباريون في المجتمع.

ثانياً: اتجاهات المعارضة

يؤكد المعارضون لأهمية المسؤولية الاجتماعية وجهة نظرهم القائمة على النظرية الاقتصادية وفي هذا يرى هيلتون فريدمان أن أصحاب الأعمال يحملون منطق مبادئ الاقتصاد الحر وليس مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث أن رجل الأعمال لا مسؤولية له إلا تعظيم الربح وإذا ما تصرف بخلاف ذلك فإنه ينفق أموال حملة الأسهم في غير محالها أو تصرف بدوافع غير اقتصادية وعليه فإن الحجج المعارضة وراء قيام منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية تتلخص في النقاط التالية³:

- يؤدي دور تبني اجتماعي أكبر إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح التي هي جوهر وجود منظمات الأعمال الخاصة؛
- ذوبان الأهداف الأساسية الاقتصادية للمنظمة واضمحلالها مع مرور الزمن، وهذا يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي أولاً وتراجع المبادرات الاجتماعية ثانياً؛

¹ تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص52.

² طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص25.

³ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص527.

- تحميل منظمات الأعمال كلفة عالية جراء أنشطة اجتماعية متزايدة؛ حيث قدرة المنظمة المحدودة قياساً لقدرات الدولة؛
- سلطة إضافية أكبر تتمتع بها منظمات الأعمال وتضاف إلى نفوذها الاقتصادي؛
- عدم وجود جهة عليا رسمية ومعروفة من الجمهور يمكن أن تتابع مدى الانجاز الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

خلاصة

لقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ظل جملة من التغيرات التي سادت العالم في المرحلة الأخيرة، حيث انتشرت مفاهيم حديثة في مجال التنمية، وبالأخص مفهوم التنمية المستدامة، التنمية البشرية والحوكمة وغيرها، حيث اعتبرت المؤسسة الاقتصادية واحدة من أهم الأطراف الفاعلة في المجتمعات المعاصرة، ما يجعلها قادرة على القيام بدور مهم في الجانب الاجتماعي إلى جانب دورها التقليدي المتمثل في خلق الثروة ورفع القيمة المضافة والتشغيل بما يحقق التنمية الاقتصادية.

من هنا، فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتبوأ حيزاً ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فيجب على أي مؤسسة اقتصادية أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في مجتمعها من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي لتقليل الصراعات والنزاعات بين ادارتها وعمالها وكذلك المجتمع الذي يحيط بها.

الفصل الثاني:
المسؤولية البيئية
للمؤسسة الاقتصادية في
إطار التنمية المستدامة

تمهيد

لقد اعتبر دور المؤسسة الاقتصادية في التأثير على البيئة محل جدل واسع بين مختلف الأطراف المحلية والدولية، خاصة منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة وإدماج الاعتبارات البيئية والقضايا المتعلقة بها في صلب السياسات التنموية للدول وبرعاية وإشراف العديد من المنظمات، سواء المحلية منها والمتمثلة في الوزارات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، أو الدولية متمثلة في العديد من المنظمات وبالأخص الأممية منها التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية مطالبة بالعمل على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل، إذ يأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معياراً من معايير تحقيق التنمية المستدامة ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة لإدارة البيئية مطابقة للمواصفات القياسية العالمية الخاصة بالبيئة، لذلك يجب أن يتوفر موظفيها، وخاصة القيادات منهم والمسيرين على مسؤولية بيئية ذات مستوى متميز وفعال، حيث يساعد ذلك في التخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلائم مع السياسة البيئية العامة في المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسة.

من هنا فقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة من خلال مجموعة من العناصر، حيث تطرقنا لظهور المفهوم الشامل للمسؤولية البيئية في المبحث الأول وفي المبحث الثاني المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية من خلال مراحلها، أساليب ادماجها ومحددات سلوكياتها تجاه البيئة.

المبحث الأول: ظهور المفهوم الشامل للمسؤولية البيئية

لم يسبق ان حظيت البيئة بهذا الاهتمام في أي وقت مضى، طما لم يسبق ان واجهت المؤسسات الاقتصادية نقدا واتهاما بمسؤوليتها عن تدهور البيئة، واعتبار التدهور البيئي مشكلة عالمية تتجاوز الأوطان والأقاليم، مع تكاليف الجهود الدولية لحماية البيئة، وتزايد التأكد ان حماية البيئة أضحت المجال الأكثر اهتماما سياسيا وثقافيا وتسويقيا، والمجال الذي يحمل رهانا وتحديا للأعمال، وتجدد الإشارة ان المسؤولية البيئية تعد من اهم المتطلبات لتحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة، التي تتضمن إعادة تحديد رؤية وسياسات واستراتيجيات المؤسسات لإدراج خطة الأساس الثلاثي للتنمية المستدامة والذي يشمل الازدهار الاقتصادي، ونوعية البيئة والعدالة الاجتماعية، لإضافة الى وضع اهداف ومؤشرات الاستدامة.

في هذا الإطار فقد تطور مفهوم المسؤولية البيئية بالتزامن مع المفاهيم الأخرى التي افرزتها متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وذلك عبر مراحل مختلفة، حيث يتم في وقتنا الحالي تجسيد ذلك من خلال الإدارة البيئية التي أصبحت تعنى بها مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع وليس المؤسسة الاقتصادية فحسب.

المطلب الأول: موقع الاهتمام بالبيئة في ظل التنمية المستدامة

اهتم مؤتمر ستوكهولم بالعلاقة بين البيئة والتنمية وكان هناك اقتناع عام بان مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن الفصل بينهما ومنذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المتواصلة او التنمية المستدامة¹، وفي بداية القرن الحالي شهد مزيد من مشروعات التنمية في دول العالم الثالث فضلا عن محاولة من هذه الدول ودول العالم الأخرى تحقيق التوازن في استخدام الإمكانيات المتاحة مع محاولة المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث الامر الذي ساعد على توسع مصطلح او مفهوم التنمية المستدامة على أساس انه مفهوم مكمل وضروري لكل من التنمية الاجتماعية تنمية المجتمع²، وعلى الصعيد البيئي فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وهي تحتوي على مفهومين الأول مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية للفقراء والتي ينبغي ان تعطى الأولوية المطلقة، والثاني فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل، ولذلك يستلزم في اطار مفهوم الاستدامة عدم الإساءة الى موارد الثروة الطبيعية واستخدامها بحرص³.

¹ انمار جودت عبد النور، الإدارة البيئية، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2015، ص8.

² فاروق احمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة، دار المعرفة الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص76.

³ بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص32.

وقد عمدت أحد الاتحادات الأميركية مع المؤسسات والمجموعات الصناعية على اصدار تقرير حول العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ويرى التنمية المستدامة من منظور الامن ويحدد ثلاثة أنواع للأمن باعتبارها وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة وهو اتحاد الحياة البرية القومي الأمريكي حيث يصنف هذه الأنواع كما يلي¹:

أولاً: دور القدرة الاستيعابية في الإدارة البيئية:

والمقصود مدى قدرة تحمل البيئة للمخلفات والتلوث دون احداث اضرار ويتم ذلك بناء على الخصائص الكيميائية والبيولوجية للبيئة.

ثانياً: إدارة جودة الهواء والتنمية المستدامة:

ان لتزايد عدد السكان والنشاط الاقتصادي للمؤسسات الأثر البالغ على جودة الهواء والتي كانت لها انعكاسات مباشرة على صحة الانسان بصفة خاصة وعلى العملية التنموية بصفة عامة، وعليه إقامة استراتيجية إدارة الطاقة من اجل المحافظة على جودة الهواء وقدرته الاستيعابية ومن ثمة المحافظة على توازن النظام البيئي، وذلك بتحويل الوقود الى وقود أنظف وتوليد الطاقة من مصادر بديلة غير ملوثة للبيئة.

ثالثاً: إدارة جودة المياه والتنمية المستدامة:

ان مقدار تلوث المياه يحدد لنا ما إذا كانت صالحة للاستهلاك البشري وللكتائنات المائية، لذا فان الحفاظ على جودة المياه ليس له تأثير على تحقيق عملية التنمية فقط، وانما له تأثير أيضا على الحياة بشكل عام، فالماء هو عصب هذه الحياة، بالضافة الى ذلك يفرض النظام البيئي قيدين هامين بالنسبة لجودة المياه، يتمثل أولها في ان مياه الأنهار تتغير تغيرا حادا من فصل لآخر ما يصاحب ذلك من سحب المياه للأغراض الاستخدام البشري، اما الثانية فتتمثل في تراكم الملوثات على المستويات العليا من سلسلة الغذاء يجد أيضا من التركيز المسموح به من التلوث في المياه.

كل هذا يبرز العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والبيئة، اذ تتمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، على اعتبار ان البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها والاخلال بالتوازن البيئي يؤدي الى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاذ بعضها او افسادا بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا، ومن ثمة تقضي التنمية

¹ شهرزاد بخدة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد 9751-1112، 82 سبتمبر 2017، ص335.

المستدامة بان يراعي الانسان أهمية صون النظم البيئية، وان يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة لك النظم وقدرته على الاستمرارية والعطاء¹.

المطلب الثاني: ظهور مفهوم المسؤولية البيئية

مع تنامي الوعي البيئي وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية لمسؤولية البيئية وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة أصبحت هناك دوافع لتحسين الأداء البيئي والعمل على الحد من الخسائر البيئية. تعد المسؤولية البيئية للمؤسسات.

مفهوما حديثا لازالت مدلولاته وحدوده وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين.

أولا: التطور التاريخي لتحديد المسؤولية البيئية.

تمثل المسؤولية البيئية عنصرا من عناصر المسؤولية الاجتماعية الموضوعة على عاتق منظمات الاعمال، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرا من قبل الدول والمنظمات العالمية والإقليمية وقد مر ظهور مفهوم المسؤولية البيئية بعدة مراحل يمكن سردها فيما يلي²:

1. لم تشكل القضايا البيئية أولوية من أولويات السياسة الدولية في النصف الأول من القرن العشرين، فقد كانت البيئة في نظر الاعبين السياسيين الدوليين السياق غير متغير للسياسة الدولية، الامر الذي ساعد على تفاقم المشاكل البيئية بشكل كبير، ولقد تطور مع عقد من القرن العشرين الوعي والاهتمام العلمي بالقضايا البيئية نتيجة للأضرار التي خلقتها البيئة على مستوى العالم³.

2. وكرد فعل لهذا الوعي البيئي المتصاعد، استخدمت وطورت عدد من التشريعات لمعالجات الصناعية في تلك الدول لمواجهة التلوث مثل بريطانيا بصدور قانون الصحة العامة 1936 وقانون حماية الأنهار 1951.

3. ونتيجة للجهود الحثية الي قادها الحركة البيئية آنذاك، فقد تكونت وكالات بيئية منها وكالة حماية البيئة الامريكية، وإدارة السلامة والصحة المهنية، ولجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية واصدار قوانين بعيدة الأثر مثل قانون الأنواع المعرضة للخطر والصادر 1973، وقانون حماية البيئة عام 1980.

¹ منى طواهرية، نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد11، جويلية2017، ص164.

² محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص-ص 106-108.

4. كما شهدت الفترة ما بين (1970-1980) بداية تحقيق تكامل بين البيئة والنشاط الإنساني واطلقه عليها بمرحلة "المقاومة والتكيف" وعلى اثر عقد المفوضية المستقلة للبيئة التابعة للأمم المتحدة عام 1987 تم تشكيل هيئة عرفت باسم (U. N conference on environment and velopment) وقد قاموا بإنشاء مجلس أعمال التنمية المستدامة واتصل هذا المجلس بالمنظمة الدولية للمواصفات (ISO) لدراسة فكرة اصدار مواصفات خاصة بإدارة البيئة ونظامها حيث اصبح موضوع نظم إدارة البيئة تطوعيا كونه مصدر أساسي لتحسين البيئة والتأكد عن مسؤوليتها اتجاهها

مع حلول عام 1992 استقرت مؤسسة المعايير البريطانية المواصفة (BS7750) من مواصفة الجودة (ISO9000/ BS 5750)، وبعد التطبيق لوحظ بانه نظام غير فعال بشكل جيد، حيث ان النوعية البيئية المنجزة كانت نوعية فقيرة وافر ذلك من قبل صانعي القرار ضمن المنظمات المطبقة لتظهر المواصفة (EMAS) الاوربية عام 1995¹.

فجاءت سلسلة المواصفة (ISO 14000) كجهد يسعى للوصول بمنظمة الاعمال المطبقة الى مستوى المنافسة متجاوزة الحواجز التجارية والضغط الأخرى مع ضمان امتلاكها برنامج بيئي متناسق جاهز للتنفيذ.

ثانيا: مفهوم المسؤولية البيئية

ان المسؤولية البيئية التي تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليتها الشاملة اتجاه المجتمع، والتي تختص بدراسة وتحليل انعكاسات أنشطتها على البيئة حيث ان المؤسسة تسعى الى الخروج من السيناريو التقليدي "الوضع المعتاد" الذي يقوم على مبدا النمو أولا والتنظيف لاحقا هذا الغير قابل للاستدامة، والتوجه نحو السيناريو الحديث الذي يقوم على مبدا المسؤولية والتنمية من خلال مجموعة من المداخل فالمسؤولية البيئية من وجهات نظر مختلفة تمثل ما يلي:

1. ان تكون المؤسسة في عملياتها ومنتجاتها وخدماتها المختلفة أكثر انسجاما وودية مع البيئة، وبما يجعل البيئة مطالبها واحدة مع الأنشطة والأدوات التي تعتمد عليها لتحسين مركزها وحصتها السوقية وصورتها لدى المجتمع².
2. ان التعريف العلمي للمسؤولية البيئية يشمل على فرعين: "الأول يضم الرعاية البيئية للعالم الطبيعي ودعم البشر هم جزء لا يتجزأ منها، والثاني يتعلق بضمان التوجيه والمسائلة عن أي خطر وضرر يلحق بالبيئة ومن خلال ذلك

¹ نوال تعالي، الحكامة البيئية العالمية-مدخل لتطوير السياسة البيئية الدولية-، جامعة باتنة، الجزائر، ص121، ساعة 19: 15 تاريخ 10/03/2018 على الموقع التالي: www.asjp.cerist.dz

² حاج صحراوي حمودي، عثمان بودحوش، قياس أثر الالتزام البيئي للمؤسسة على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 10، الجزائر، العدد 17، 2017، ص138.

المبدأ الذي يسبب ضررا بيئيا ينبغي ان يساهم في اصلاح الضرر الذي تسبب فيه "، ما يعني ان يتدرج ضمن مبدأ الملوث يدفع وهناك من دعا المؤسسات لان تلتزم بمعايير اعلى من حماية البيئة الطبيعية، وان تقوم بالإعلان عن جهودها سنويا بخصوص الشأن البيئي، والا فقدت عضويتها في اتحادهم المهني الفعال¹.

3. إذا كانت الاعمال تتم في ظل بيئة لا محدودة الموارد والسلع البيئية مجانية والتكاليف الخارجية يتحملها المجتمع او الطبيعة، فالمسؤولية البيئية هي إعادة التوازن في علاقة الاعمال البيئية من خلال التأكد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية تكلفة شأنها شان عوامل الإنتاج الأخرى كالعامل وراس المال وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها او يفسدها أي ضرورة ان يتحملها².

المطلب الثالث: التحول نحو أنظمة الإدارة البيئية

تقضي حماية البيئة الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية ومعالجة التلوث والرقابة منه وذلك كمطلب مهم في إطار التنمية المستدامة، غير ان الحماية تحتاج لمشاركة الجميع في تفعيلها وخصوصا المؤسسات الاقتصادية، ذلك راجع لما ينتج من اثار سلبية لنشاطها على البيئة ومواردها هنا تظهر أهمية نظم إدارة البيئية، التي تعكس المبادرة الطوعية للمؤسسات الاقتصادية بالبعد البيئي ضمن نشاطها العادي، امام تزايد عدد المؤسسات التي تولي اهتماما بالحفاظ على البيئة ومنافع تطبيق نظم إدارة البيئية، لابد على المؤسسات الاقتصادية ان تبحث عن السبل التي تسمح لها بالانتفاع بالمدخل البيئي، لتحقيق مساهمة فعالة في التنمية المستدامة.

أولا: علاقة النشاط الاقتصادي بالمشكلات البيئية

ان النشاط الاقتصادي بصفة عامة يتم او يجرى داخل إطار محدد زمنيا ومكانيا، وهو ما يعني انه يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه، سواء كان هذا النشاط زراعيا او صناعيا او في مجال الخدمات وينظر الى العلاقة بين الأنشطة من ناحية والتلوث البيئي من ناحية أخرى من خلال ثلاث زوايا، أولها العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية ومخلفات النفايات الناتجة منها، وثانيها المتغيرات الطارئة في البيئة الطبيعية، لذلك ادرك المجتمع الدولي هذا الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة وتركزت الاهتمامات الدولية في العمل على

¹ حياة سعيد، عبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية -حالة NCR ROUIBA، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، العدد18، 2017، ص272.

² نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة01، 2005، ص322.

خطر بعض الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورة على البيئة الطبيعية منها المبيدات الكيميائية وبعض الصناعات النووية¹.

ثانيا: الإدارة البيئية ومفاهيمها

تسعى العديد من المنظمات لاعتماد معايير إدارة البيئية واهمها على الاطلاق ISO14000 والتنظيم الأوروبي الخاص بالإدارة البيئية (EMSE).

1. تعريف البيئة: يستخدم لفظ البيئة Environment في اللغة الإنجليزية للدلالة على الظروف المحيطة التي تؤثر على النمو والتنمية، تستخدم كذلك لتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان، والتي تشمل الكائنات الحية وما يحتويه من موارد، كالهواء والماء والتربة، وما قيمه الانسان من منشآت². وتعرف أيضا على انها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها³.

2. النظام البيئي: لقد جاء تعريفه على انه " مصفوفة العلاقات التكاملية داخل وحدة بيئية معينة بين مكوناتها الطبيعية غير الحية، ومكوناتها الحية وفق نظام دقيق ومتوازن من خلال ديناميكية ذاتية تحكمها القوانين الكونية الإلهية التي تضبط حركتها بما يعطي للنظام القدرة على اعالة الحياة، وأيضا هو عبارة عن التوازن بين مكوناته المختلفة لضمان استمراره في أفضل حالاته، لتكون مكوناته كل بمقدار وليحافظ النظام البيئي على التزامه بين المجموعات المنتجة، المستهلكة والمحللة⁴.

3. الإدارة البيئية: هي نسق اداري متكامل، يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرار التنموي واقناعهم الكامل بتطبيقه، للوصول بالمؤسسة الى التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتحقق الإدارة البيئية من خلال التعرف الصحيح على الموارد المتاحة للدولة⁵.

كما يتداول المختصون تعريف الإدارة البيئية على انها: الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقترب من تحقيق الأغراض البيئية، بوصفها جزءا أساسيا من سياستها، كما انها تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت

¹ مريم يوسف، نعيمة بجاوي، استراتيجيات تبنى المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الافاق للدارسات الاقتصادية، جامعة باتنة 01، الجزائر، العدد3، 2017، ص214.

² حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص6.

³ حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دفعة 2012/2013، ص13.

⁴ عائشة سلمى كبحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، الجزائر، دفعة 2007/2008، ص6.

⁵ سامية جلال سعيد، الإدارة البيئية المتكاملة للمستشفيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص35.

والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالمسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض أثارها البيئية او منعها تماما¹.

ثالثا: أنظمة الإدارة البيئية.

يعد نظام الإدارة البيئية وفقا لتعريف اللجنة الفنية (TC 207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس ISO على انه جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والحفاظة على السياسة البيئية.

تعد المواصفة القياسية العالمية ISO14000 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حدد المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، وقد اعتمدت النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996 لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والاهداف مع الاخذ في عين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على انه منظمة تسعى الى صياغة وتطبيق وتحسين نظام ادارتها والمطابقة الذاتية مع السياسية البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على الشهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة².

وتعرف المواصفة القياسية الايزو 14000 هو نظام فرعي في المؤسسة يستخدم كحلقة وصل بين المؤسسة وحماية البيئة، ويتوقف على نظام الإدارة البيئية الايزو 14001 على وجود مجموعة من المتطلبات التي لا بد من توفرها لضمان فعالية تطبيقه، حيث جاءت هذه المتطلبات في البند الرابع من محتويات اصدار المواصفة، لترجم كيفية إقامة نظام الايزو 14001 وفق حلقة (PDCA) للتحسين المستمر³.

¹ نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي وآخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول تجربة شركة "الورود" لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الايزو 14001، ورقة بحث مقدمة الى المنتدى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، أيام 20 و21 نوفمبر 2012، ص451.

² وليد شتوح، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، العدد2، 2014، ص ص 2، 3.

³ زين الدين بروش، طارق راشي، الإدارة البيئية وفقا للايزو 14000 كالية لتفعيل ممارسة البعد البيئي الأخضر في وظائف المؤسسة دراسة حالة شركة Somipho، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد01، جوان 2017، ص83.

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية، بحيث ان ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فانه في المقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، ومع تنامي الوعي البيئي وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية البيئية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة من خلال تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة أصبحت هناك دوافع لتحسين الأداء البيئي والعمل على الحد من الخسائر البيئية، هذا الواقع افرز ظهور مفهوم متعلق بإدماج المؤسسة الاقتصادية ضمن منظومة حماية البيئة وهو مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية وهذا ما تناولنا في هذا المبحث.

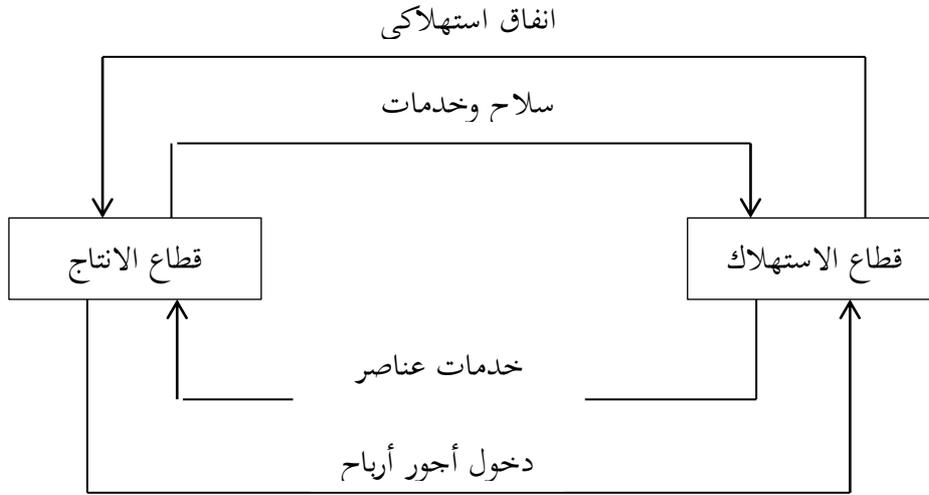
المطلب الأول: مراحل تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة

ان تعامل المؤسسات مع البيئة مر بعدة مراحل هي¹:

1. مرحلة البيئة المجانية: هي المرحلة تمتد الى النصف الثاني من القرن الماضي وكانت البيئة بالنسبة للمؤسسات والاقتصاد كمعطى مجاني خارجي تمتاز بموارد لا محدودة، فكان الاستهلاك المفرط للموارد من اجل الإنتاج الواسع، وكان من نتائج ذلك: الكبير جميل، المؤسسة العملاقة ذات مزايا كبيرة ي قيادة التكلفة، والطاقة متاحة بأسعار لا تذكر في هذه الظروف كانت المؤسسات الصناعية لا تضع في اجندة اعمالها التلوث او الرقابة عليه ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص46.

الشكل رقم (1-2): التدفقات الاقتصادية.

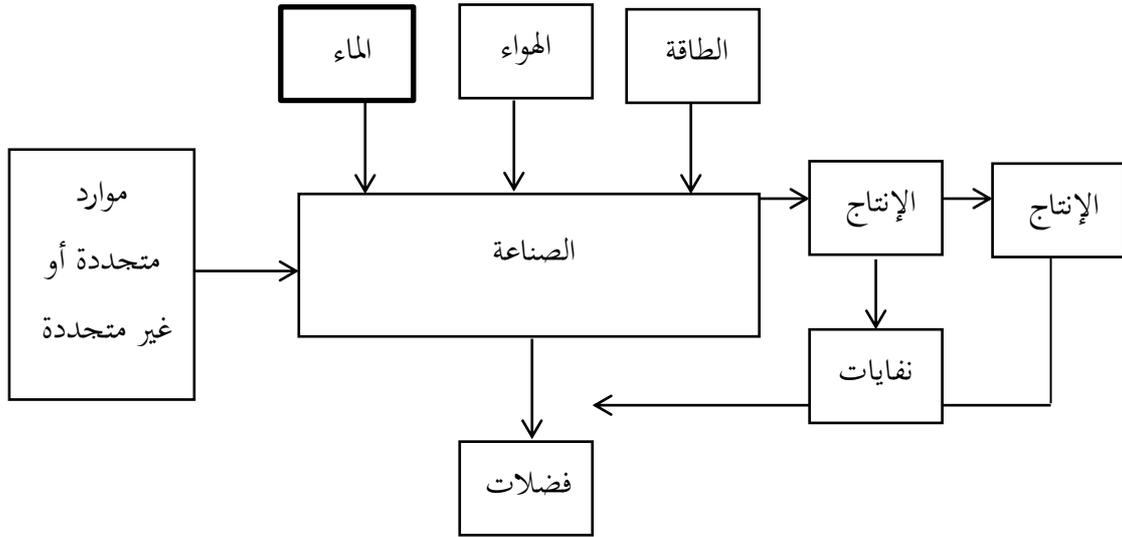


المصدر: نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص46.

يبين الشكل السابق، ان قطاع الاعمال يزود قطاع العائلات بالسلع والخدمات، وفي المقابل يتلقى منه الموارد الإنتاجية التي يستخدمها في عملية انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ولذا فان حجم الناتج الداخلي الخام في هذا النموذج على حجم الموارد الاقتصادية وليس الموارد البيئية لأنها اعتبرت موارد مجانية لكونها غير نادرة ولذلك لم تظهر ضمن سلسلة التدفقات الاقتصادية حسب الشكل أعلاه.

في هذا النظام ساد نموذج انتاجي لا يكثرث للبيئة او التلوث او الموارد البيئية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل رقم (2-2): تحول نظم الإنتاج المرحلة 01 (الكل في المجاري)



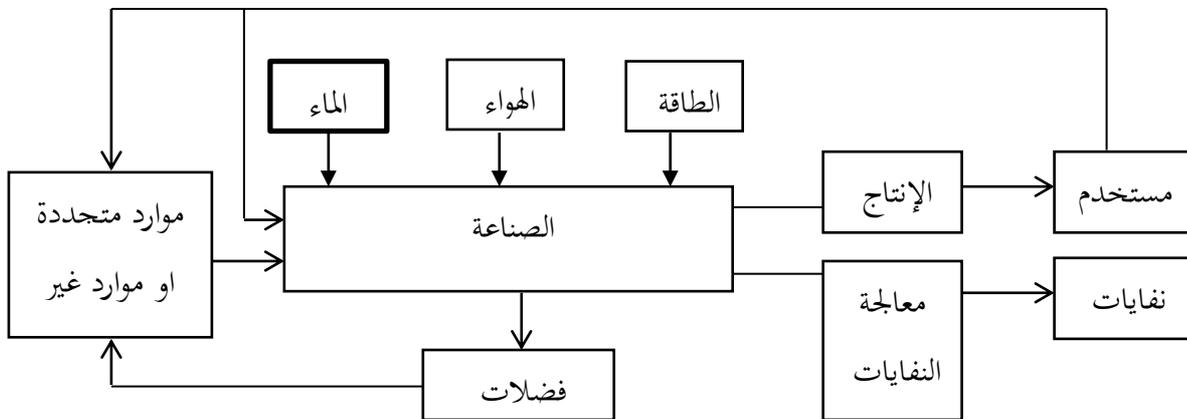
المصدر: فريد النجار، التغيير والقيادة والتنمية التنظيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 54.

من خلال الشكل المقابل، نلاحظ ان كل المدخلات النظام الاقتصادي ستتحول الى نفايات بشكل مباشر اثناء عملية الإنتاج، او بشكل غير مباشر بعد الاستعمال، وهو ما يمكن ان يؤثر بشكل سلبي مباشرة على أحد مكونات النظام البيئي او النظام بأكمله.

2. مرحلة الاهتمام بالعمال مع حماية البيئة:

امتدت هذه المرحلة من أوائل الستينيات الى ثمانيات القرن الماضي، فبعد تفاقم المشاكل البيئية برزت العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار الأنشطة الاقتصادية مع تزايد تأثيرها على البيئة.

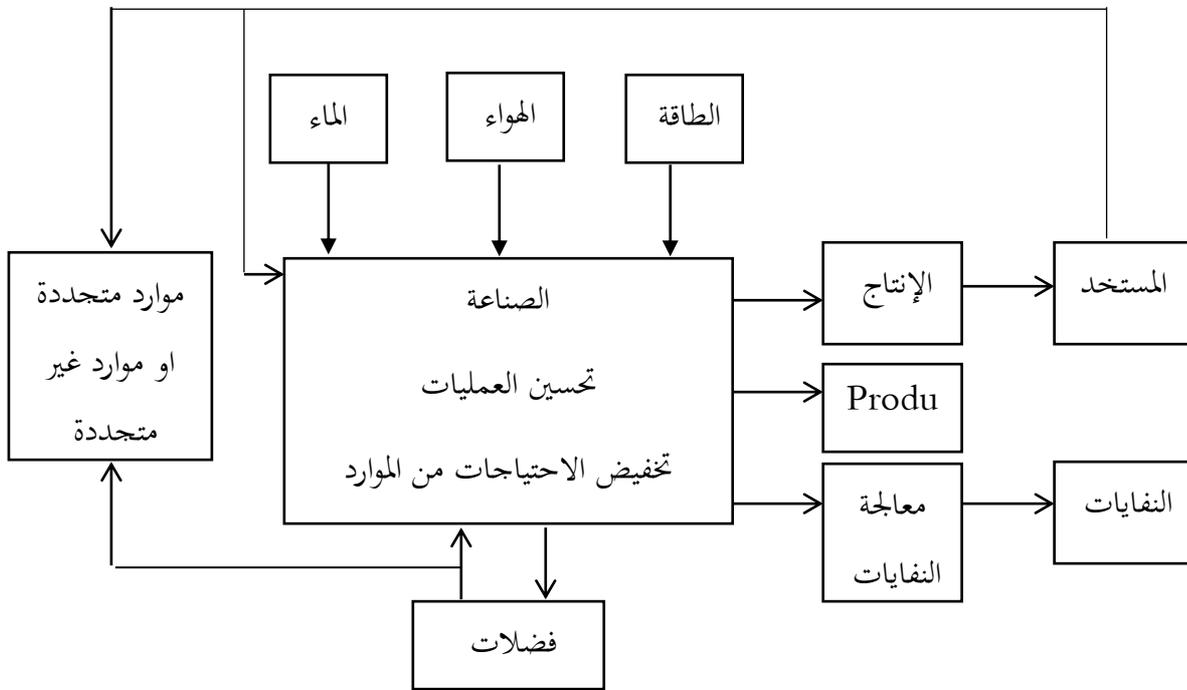
الشكل رقم (2-3) تحول نظم الإنتاج المرحلة الثانية (معالجة النفايات وإعادة الاستخدام)



المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3. مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية: بدأت هذه المرحلة من منتصف الثمانينات ولا زالت تلقي الاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين في الوقت الراهن، وفي هذه المرحلة تعززت ضرورة وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وان هناك قيودا جديدا عن النمو الاقتصادي وهو حجم الرأسمال الطبيعي وهذا المورد يتطلب إدارة رشيدة من خلال تصميم المنتجات خضراء تتطلب موارد صديقة للبيئة وتتيح بطريقة تضمن كفاءة في استعمال الطاقة وهذا من اجل تحسين عمليات الإنتاج وتخفيض الاحتياجات من الموارد والعمل على استرجاع الداخلي للموارد كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): تحول نظم الإنتاج المرحلة 03 (تحسين العمليات)



المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الثاني: أساليب ادماج المؤسسة الاقتصادية في حماية البيئة

نظرا للمخاطر العديدة الي يسببها التلوث البيئي، فقد عقدت المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية والتي نبهت على خطورة التلوث البيئي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وارن بضرورة اتخاذ الإجراءات الازمة لحماية البيئة من التلوث عن طريق أساليب وسياسات واليات تهدف الى رسم ووضع القوانين والتشريعات الازمة للمحافظة على سلامة وفاعلية الأنظمة البيئية حمايتها من التلوث والتدهور.

وهناك العديد من الأساليب المستخدمة في هذا المجال من أهمها الأدوات التنظيمية وأدوات السياسة الاقتصادية، حيث سنعرض ذلك فيما يلي:

أولاً: الأدوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية.

يتطلب استخدام الأدوات وجود الأطر التشريعية والمؤسسة الاقتصادية، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التداخلية الحكومية في اليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية ووجود التأثيرات الخارجية للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي، وهناك ثلاثة أساليب من التنظيم تستخدم في مكافحة التلوث وهي¹:

1- **التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم:** يتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات او مستويات تركيز الملوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر، ويعاب هذا النوع من التنظيم انه يأخذ في الاعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات من المصادر المختلفة، وبالتالي يزيد من التكلفة الكلية لخفض الملوث ولا يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات الكفؤة في خفض التلوث

2- **التنظيم المبني على التكنولوجيا:** ويشمل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث ويكثر استخدام هذا النوع من التنظيم في الدول المتقدمة، وبالرغم من ان هذا النوع من التنظيم قد يشجع على الابتكار واستخدام التقنيات الكفؤة في خفض التلوث الا انه يعيبه أيضا عدم الاخذ في الاعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات في المصادر المختلفة، وبالتالي لا يقلل التكلفة الكلية للخفض المحقق في مستوى التلوث.

3- **التنظيم المبني على اليات السوق:** او تصحيح القوة السوقية للأخذ في الاعتبار اثار التلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية، وهو النوع الذي تدعمه وتشجعه النظرية الاقتصادية كأبجح الأساليب لمكافحة التلوث، وخاصة في الاقتصاديات الحرة والتي تعتمد الية السوق في توزيع الموارد الاقتصادية.

تنتقد الادوات التنظيمية المباشرة للسياسة البيئية باعتبارها تتطلب قدرات إدارية معقدة لأحكام عملية الرقابة والتنفيذ الامر الذي يمثل حملا ثقيلًا على الميزانية نظرا للتكاليف المتصاعدة لأعمال تلك الإجراءات.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية: تهدف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية الى تغيير المحيط الاقتصادي للملوث، أي تغيير الأرباح والتكاليف عن طريق الأسعار، والأساليب الاقتصادية أكثر فعالية ومرونة في

¹ صليحة بوزريع، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف -، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 99.

مواجهة التلوث على عكس الأدوات القانونية التي تتميز بالجمود، فهذه الأدوات تعتمد على الحوافز ذات الطبيعة المالية، وتسعى الى تطبيق مبدأ الية السعر مفضلة إياه على أسلوب التحكم، الا انه يجب الاخذ في الاعتبار ان استخدام الادوات الاقتصادية يؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار الاقتصادي لمؤسسات قطاع الاعمال وسياستها الخاصة بالإفناق والتشغيل، الامر الذي يؤدي الى عواقب اجتماعية قد لا تكون مقبولة سياسيا، ومن اهم الأدوات الاقتصادية ما يلي:

1- الضريبة البيئية: صنفت الأدوات الاقتصادية للحماية البيئية (وفق OECD منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) الى خمس فئات، كان أحدهما الضرائب والرسوم، واعتبرت كفئة أساسية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها فالضرائب هي عبارة عن اقتطاع جبري، او نقدي او عيني وذلك دون مقابل، تقوم به الدولة وذلك من خلال ادارتها المخولة لها بالزام المكلفين (اشخاص طبيعيين او معنويين) بدفعها وذلك من اجل تحقيق منفعة عامة¹.

وتفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ "الملوث يدفع" ودمج تكاليف اصلاح الاضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة اكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها الى تحسين البيئة ومن اشكال أنواع الضرائب البيئية: الضرائب على الانبعاثات الملوثة، الضرائب على المنتجات، الإتاوات على الخدمات المؤدية، الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية والتي تشمل فرض ضرائب كبيرة على الطرق الاستغلالية للموارد الطبيعية الأكثر تلويث².

وتصنف الضرائب والرسوم وفق عدة طرق مثل: مجال العمل، عنصر التطبيق، أساس الرسم، الغرض الأساسي والذي يشمل المفاهيم التالية: تغطية النفقات، سواء كانت لغايات بيئية محدودة لدافع الضريبة، او لغايات بيئية عامة، وضرائب التحفيز، والضرائب المالية البيئية³.

1- الرسوم البيئية: تعرف الرسوم البيئية على انها "اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة" ويدفع كلما طلبت الخدمة، مثل الرسم على الوقود، وتفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسيير للنفايات الحضرية تدريجيا والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ "الملوث يدفع" وهذا سب الكمية المرمية (لكن في الحقيقة التقدير يتم جزافيا من طرف المالح المختصة حيث يحدد مبلغ الرسم بناء على معطيات

¹ محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري -قسنطينة-، الجزائر، 201/2009، ص15.

² محمد مسعودي، الجباية البيئية في الجزائر-الواقع والافاق-، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، العدد29، 2015، ص102.

³ صاليحة بوذريع، مرجع سبق ذكره، ص100.

تتعلق أساسا بتحديد مبلغ يساعد في القضاء على الآثار المترتبة على ذلك لإعادة رسكلة النفايات الموجودة في المزابل وأماكن التفرغ¹.

بالإضافة الى الضريبة البيئية والرسوم البيئية التي تعتبر من اهم الأدوات الاقتصادية هناك أيضا²:

1- الإعانات والاعتمادات الحكومية:

الإعانات هي مساهمان مالية تعتبر من الحوافز المالية الإيجابية التي تمنحها الحكومة للمنشآت الإنتاجية لتشجيعها على معالجة نفاياتها قبل القائها في الموارد البيئية المختلفة، فالملوث يتحصل على كل وحدة تلوث اقل من المقياس المرجعي على وحدة اعانة معينة ومحدودة.

2- أسواق حقوق التلوث:

تم طرح فكرة تراخيص التلوث من قبل ديز (1986)، كما هو الحال بالنسبة لوضع المعيار، تقوم الجهة المنظمة بالسماح بحد معين من اطلاقات التلوث وتصدر التراخيص (التي تعرف باسم "موافقات التلوث")، في هذه الحالة يمكن ملوثة البيئة شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع لمخلفات حيث يجوز للنشاط الملوث للبيئة ان يستخدم البيئة للتخلص من مخلفاتها في مقابل تحميله سعرا موجبا للتخلص من هذه المخلفات.

على رغم الدور الذي تلعبه السلطة في حماية البيئة من التلوث، الا ان الأساليب التنظيمية المستخدمة تقدم جهة الإدارة في صميم نشاط المنشآت وينطوي عليها تدخل مستمر في انساق عملها خاصة في حال فرض استخدام مدخلات معينة بنسب معينة استخدام مصدر للطاقة بديلا عن مصدر اخر وربما كانت وسيلة الحدود القصوى للتلوث اقل وسائل التقنية مضايقة للمنشآت وان تنطوي بدورها على ملاحقة لهذه المنشآت للتأكد من التزامها بهذه الحدود القصوى.

المطلب الثالث: محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة

لم تعد الكفاءة والربحية كافيتين لاستدامة المؤسسات الاقتصادية، اذ يتطلب عليها تغيير في نمط تسييرها اخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وادماج الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية، بغية الوصول الى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية، حيث صار المجتمع البيئي مطلوبوا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد ان المؤسسة الاقتصادية تدرج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الاجبار.

¹ محفوظ برحمان، الجاية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد 07، 2014، ص401.

² صالحية بوزريع، مرجع نفسه، ص-ص101-105.

أولاً: أسباب التبنى الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

و من اهم هذه الأسباب ما يلي¹:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الاسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة؛
- تحسين صورة الشركات بيئياً، تحسين الصورة العامة للمؤسسة بالتالي من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والرامج الأخرى المتشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ثانياً: أسباب التبنى الاجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

ان التبنى الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطالباً للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط كما هو موضح فيما يلي²:

1- الضغوط الحكومية:

تتبنى السلطات العمومية سياسات بيئية مشتملة على مجموعة من التدابير الرديعية والمحفزة التي من شأنها دفع المؤسسات الى ادماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من اجل حماية البيئة، ان أدوات السياسة البيئية التنظيمية (القوانين والتشريعات) لا بد وان تتكيف مع الوضع البيئي، الاقتصادي والاجتماعي القائم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

¹ سفيان الساسي، منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية (بين التطبيق و التشريع) دراسة ميدانية تحليلية، ملتقى دولي، جامعة الطارف، الجزائر، ص355.

² رامي حريدي، سارة سلامة واخرون، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية -مؤسسة فرتيال نموذجاً-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2017، ص ص 202، 203.

2- تأثير الأطراف ذوي المصالح:

تعرف المؤسسات الاقتصادية مؤخرًا عدة مواجهات مع أصحاب المصالح المنشغلين بالمشكلات البيئية، الاجتماعية وأصحاب المصالح هم افراد او مجموعات الذين يتأثرون مباشرة او بطريقة غير مباشرة على المدى القصير كما على المدى الطويل باستراتيجيات، نشاطات، رسائل المؤسسة التي تتبناها بغرض تحقيق أهدافها، وضمن هذا الإطار تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من اجل حماية وضمان أولوية مصالحها بالدرجة الأولى، ثم من اجل تصحيح سلوكها استجابة لتطلعات الراي العام بالدرجة الثانية.

3- الفرص الاقتصادية:

ان ادماج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية، فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسؤولا بهدف رفع من قيمة منتجاتها عن طريق استراتيجيات تسويقية بيئية وهو ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية، كما ان قيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية في الطاقة، الامر الذي يؤدي الى تخفيض التكاليف الانتاج وزيادة الارباح.

4- توجهات المديرين:

لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار ادماج البعد البيئي في شركائكم ويمكننا هنا التفريق بين نوعين من المديران:

الصنف الأول: توجهه بيئي إصلاحى يوظف العقلانية الاقتصادية، أي ان المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول.

الصنف الثاني: توجهه بيئي راديكالي يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي تتركز على المبادئ البيئية الهادفة الى حماية الطبيعة على المدى البعيد.

5- العوامل الموقفية:

تشير العديد من الدراسات الى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، ويمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع نشاط المؤسسة، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي¹.

¹ نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص450.

المبحث الثالث: التقارب بين المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

ان التزام المنظمات بمتطلبات الأداء الاجتماعي والبيئي باعتماد عدة استراتيجيات ومؤشرات من شأنه ان يحقق لها التفوق التنافسي عن طريق تحسين جودة المنتج وقبوله من قبل المستهلك، بالإضافة الى المحافظة على زبائنها الحاليين والمرتقبين، فيرى بعض الخبراء في ان الامتثال لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية يمثل عبئا إضافيا يزيد من تكاليف الإنتاج ويضر بالمركز التنافسي للمنظمات، ويصر البعض الاخر على ان المعايير البيئية والاجتماعية هي الة مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج، والحد من التأثيرات السلبية على المجتمع والبيئة على حد سواء.

المطلب الأول: علاقة المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

في مستهل هذه النقطة لا بد من الانطلاق من مسلمة مفادها ان المسؤولية البيئية هي واحدة من الركائز الثلاث للمسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة مفهوما يتطور تدريجيا من دمن ان يكون هناك تعريف عالمي موحد، ولكن معظم تعاريف التي تعتمدها المؤسسات العالمية تمتلك بعض العناصر المشتركة في تعريفها للمسؤولية الاجتماعية على انها: تمثل نشاطا مرتبطا ببعدين اساسين، احدهما داخلي (المسؤولية الداخلية)، والتي تمثل في اسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والبعد الثاني خارجي (المسؤولية الخارجية)، والتي تعكس في مبادرات المؤسسة في التدخل لمعالجة الإشكالات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في اطار أخلاقي¹، ومن خلال التعاريف نلاحظ انها تشترك تقريبا في نقطة واحدة والتي تدور حول ان مسؤولية الشركة او المؤسسة لا تقتصر فقط على افراد المجتمع ولكنها أيضا تشمل البيئة الايكولوجية، إضافة الا ان النشاط الاقتصادي يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الاطار العام للمجتمع الذي يمارسه سواء كان النشاط زراعيا او صناعا او في مجال الخدمات، وهذا ما اطلق عليه بالمسؤولية البيئية التي باتت تعتبر من اهم المقومات التي تعتمد عليها المؤسسة في بناء سمعة جيدة وتحسين صورتها امام مجتمعها، ولكن معظم الكتباء يرون ان المسؤولية البيئية هي نفسها المسؤولية الاجتماعية لذلك يعطونها نفس التعريف، وهذا ما عبر عنه البعض بانه خططا على اعتبار ان البيئة هي احد الأطراف ذات المصلحة في تطبيقه لمسؤوليتها الاجتماعية².

استخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية في مناقشات تحضير المؤسسات باعتبار البيئة أحد الاطراف العديدة لأصحاب المصلحة، تكون مسؤوليتها تجاه البيئة كجزء من هذه المسؤولية الكبيرة ومن ثمة فتعريف المسؤولية

¹ فرحات غول، شهرزاد بسكري، تحديد قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، الجزائر، العدد02، 2016، ص344.

² محمد الناصر مشري، الشريف بقة، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد1، 2017، ص878.

الاجتماعية البيئية للمؤسسات هو نفس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ووفقا للجنة الاتحاد الأوروبي، ان معظم تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تصف بموجبها دمج المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي¹.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية.

تتعامل المنظمات مع كم كبير من معلومات البيئية والاجتماعية، وتواجه تحديات لتكثيفها في عدد محدد من المؤشرات الحاكمة التي تستطيع بموجبها قياس أدائها البيئي والاجتماعي واتخاذ قرارات التطوير وتساعد على تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية.

أولا: مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية:

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات عديدة، منها تحسين أدائها البيئي بهدف التقليل من التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية على المحيط البيئي، من خلال الاثار البيئية ووضع معايير بيئية واعتمادها، بما يعود بالفائدة على المؤسسة والمجتمع والعاملين ومن اهم المؤشرات لقياس الأداء البيئي العناصر الآتية²:

- تكاليف وعدد أيام التكوين لفائدة العمال في مجال احترام البيئة؛
 - معدل الانبعاثات السائلة والصلبة والغازية الملوثة وحجم النفايات الموزعة حسب نوعية وطبيعة معالجتها؛
 - معدل استهلاك الطاقة والمياه والموارد الخام وتكاليف بدائل التحسين لاستنفاد الموارد الطبيعية؛
 - تكاليف المساهمة في المشاريع الهادفة لحماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية؛
 - تكاليف إزالة او تنظيف اثار التلوث المؤدية والفضلات الضارة بالصحة والبيئة ومعالجتها؛
 - تكاليف التطوير واستخدام التكنولوجيا النظيفة والرسوم والغرامات والتعويضات الحاصلة بسبب حماية البيئة.
- تجدر الإشارة الى ان الممارسات الاجتماعية والبيئية لأي مؤسسة لا يمكن تقييمها والحكم عليها بنظرة مجردة بمعزل عن تكاليف الاضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار.

السلبية للنشاط الاقتصادي لتلك الوحدة، وبذلك ينبغي اجراء الموازنة بين ما تقدمه تلك المؤسسة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب، وما لها من اثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب اخر.

¹ حياة سعيد، عبد الحميد برحومة/ مرجع سبق ذكره، ص272.

² مراد كواشي، مفيدة سعدى، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الابض تبسة-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة عربي بن مهدي-ام لبواقي-، الجزائر، مجلد الرابع، العدد2.

وهناك محاولات أخرى لتحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي للمنظمات "كإرشادات الكفاءة البيئية لمجلس الاعمال العالمي للتنمية" والتي تقسم مؤشرات التقييم البيئي الى ثلاثة مؤشرات أساسية نوردتها تبعا فيما يلي¹:

1. مؤشرات الإدارة البيئية: والتي تشمل على جهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمنظمة والتي تشمل على الاستراتيجية والسياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.

2. مؤشرات الحالة البيئية: والتي توفر معلومات عن الحالة المحلية او الإقليمية او العالمية للبيئة مثل سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية وتركيز التلوث في الهواء والتربة والماء. ومؤشرات الأداء البيئي تنقسم الى قسمين:

1. مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات المقاييس الفنية للمنتج / العملية ومقاييس استعمال المنتج / العملية وتصرف المخلفات.

2. مؤشرات الأثر البيئي: وتتعلق بالمرجات مثل اجمالي المخلفات، استهلاك الموارد والمياه والطاقة.

يعد تقييم الأداء البيئي للمنظمات من الأمور المعقدة بسبب اختلاف نوعيات الأداء وصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لصياغة المقاييس البيئية الملائمة، بسبب صعوبة استخدام المعايير الخارجية في وضع المؤشرات اتجاه مدير البيئة لاعتماد المداخل التقليدية لجعل الأرقام التي تتيحها تلك المؤشرات ذات مدلول، كمقارنة الأداء المرجعي الذي يتم من خلاله مقارنة المؤشرات في المنظمة المعنية بتمثيلها، والتحدي الذي واجه هذا المدخل هو تحديد الحالات المشابهة بدقة والذي يكون قياس مؤشر معين له نفس المعنى في كليهما.

ويرجع الاهتمام بتقييم الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية للعديد من الأسباب أهمها²:

- كثرة معدلات تلوث البيئة ومن ثم زيادة حجم الالتزامات البيئية مما أدى الى تزايد الدعاوي القضائية التي كسبها أصحابها ضد الكثير من المؤسسات التي تتسبب اعمالها التشغيلية في الاضرار بالبيئة؛
- توقيع العقوبات والغرامات المالية من قبل السلطات الحكومية على المؤسسات المخالفة للقوانين والنظم البيئية، أدى الى إلزام منظمات الاعمال بضرورة الإفصاح الكافي عن أدائها البيئي بصورة دورية منتظمة؛
- زيادة الاهتمام بالصحة والامن والبيئة، نتيجة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة وتقييم الأداء الإلزامي لها.

¹ الطيب الوافي، الريادة في الأداء البيئي-شركة نوكيا نموذجاً-، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، عدد 11، 2012، ص143.

² رضا زهواني، دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس، ص47.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية

المعيار هو في الأساس عبارة عن طريقة متفق عليه للقيام بالأشياء وقد يتعلق الأمر بإنتاج منتج، أو إدارة عملية أو تقديم خدمة، أو توريد موارد ويمكن ان تغطي المعايير مجموعة ضخمة من الأنشطة والاهداف تضطلع بها المؤسسات ويستخدمها عملاؤه¹، ويعتبر أيضا وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار أو حكم موضوعي على حالة معينة، ويأخذ اشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ بشكل نسب ومعادلات تغذي بمعلومات إحصائية من ولقع المنظمة، ومعظم هذه المعايير تعتمد على القواعد المحاسبية والاقتصادية والتقنية.

ويتطلب عملية تقييم الأداء الاجتماعي توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، ومن هنا يأتي الاهتمام بدراسة هذه المعايير وتحليلها وتصنيفها. وفيما يلي امثلة عن اهم المعايير والمؤشرات بالنسبة لكل فئة من الفئات وأصحاب المصلحة في المؤسسة:

¹ امين سعيد، عبد الحميد حسبياني، نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد7، 2018، ص60.

الجدول رقم (2-1): اهم مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

المؤشرات	فئة أصحاب المصالح
<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أكبر الأرباح، تعظيم قيمة الأسهم، زيادة قيمة المنظمة - رسم صورة محترمة للمنظمة في المجتمع، سلامة الموقف القانوني والأخلاقي 	المالكون
<ul style="list-style-type: none"> - أجور ومرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر - ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركة بالقرارات 	العاملون
<ul style="list-style-type: none"> - منتجات بأسعار مناسبة ونوعية وجيدة، اعلان صادق وامين - تسيير في الحصول على المنتج والخدمة، التزام بمعالجة الاضرار إذا ما حدث - إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن - الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل او السوق 	الزبائن
<ul style="list-style-type: none"> - ربط الأداء البيئي برسالة المنظمة، تقليل المخاطر البيئية - وجود مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة، اشراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة - مكافئات وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية - جهود تقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام الموارد - ترشيد استخدام المياه - معالجة المخلفات - حماية التنوع البيئي. 	البيئة
<ul style="list-style-type: none"> - دعم البنى التحتية - احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك - محاربة الفساد الإداري والرشوة - دعم مؤسسات المجتمع المدني - دعم الأنشطة الاجتماعية ودعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم 	المجتمع المحلي
<ul style="list-style-type: none"> - الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من الحكومة - تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق - تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل الخارجي - احترام مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف - تعزيز جهود الدولة الصحية وخصوصا ما يتعلق بالأمراض المتوطنة 	الحكومة
<ul style="list-style-type: none"> - استمرار التعامل العادل - أسعار عادية ومعقولة للموارد المجهزة - تطوير استخدام الموارد المجهزة - تسديد الالتزامات والصدق بالتعامل - تدريب المجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل 	الموردين
<ul style="list-style-type: none"> - منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإقرار بمصالح الآخرين - عدم سحب العاملين من الآخرين بطرق غير نزيهة 	المنافسون
<ul style="list-style-type: none"> - المساواة في التوظيف والعدالة في الوصول الى المناصب العليا - تجهيزات للمعوقين ودعم الجمعيات التي تساعد المعوقين على الاندماج في المجتمع 	الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الفئات التي تمثل أصحاب المصلحة تشمل أطراف من داخل وخارج المؤسسة، وبالنسبة لكل فئة هناك مؤشرات خاصة بها فيما يتعلق بقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة التي لديهم مصلحة فيها، فبالنسبة للمالكين يهتمون بالأرباح وزيادة المداخيل، بالنسبة للعمال يهتمون بمدى حصولهم على المقابل من الخدمة التي يقدمونها وضمان حقوقهم، بالنسبة للزبائن تتمثل مصالحهم في الحصول على المنتجات والخدمات التي يطلبونها بالسعر والجودة والوقت المناسب، أما بالنسبة للأطراف المهتمة بحماية البيئة فهي تهتم بالدفاع عن القضايا البيئية وذلك من خلال المطالبة بتقديم المؤسسات لمنتجات وخدمات صديقة للبيئة... الخ.

المطلب الثالث: القياس الاقتصادي والمحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي

ان الأهداف التي تقوم عليها الافتراضات المحاسبية التي تحكم الممارسات العلمية لا تعكس الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي بالرغم من الاعتراف بمسؤولية المؤسسة المعاصرة بالقيام بهذه الأنشطة ولرغبة المؤسسات في اظهار مساهمتها الاجتماعية والبيئية لحاجة الفئات المعنية لتقييم هذه المساهمات نشأت ضغوط على المحاسبين تطالبهم بعدم تركيز اهتمامهم على الأداء المالي للمؤسسة بل يجب توسيع دائرة هذا الاهتمام ليشمل أيضا أداء البيئي والاجتماعي، ومع ظهور مفهوم الوحدة المحاسبية اهتم الفكر المحاسبي بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة وتزايد هذا الاهتمام بنمو حجم المؤسسة.

في هذا الشأن تجدر الإشارة انه لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي علمي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس هذه الأنشطة ويرجع ذلك لغياب أسس وقواعد لقياس وعرض التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية الناتجة عن عمليات المؤسسة للأسباب التالية¹:

- عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المؤسسة مما تتجنب تحمل نفقات لتخفيض الاضرار البيئية؛
- صعوبة وضع مقاييس نقدية للأضرار البيئية بطريقة موضوعية؛
- عدم وجود أسس مقبولة لتوزيع التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية على المؤسسات؛
- عدم رغبة العديد من المؤسسات في الإفصاح اراديا عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها حتى ولو أمكن قياس وتوزيع هذه التكاليف بطريقة مقبولة.

رغم هذه الأسباب الا انه هناك بعض المحاولات على المستوى الممارسة العملية وعلى مستوى الفكر المحاسبي لإيجاد نموذج محاسبي موحد واهمها ما يلي²:

¹ الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 110، 111.

² نفس المرجع، ص 111.

أولاً: مساهمات الفكر المحاسبي للمحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية:

1- نموذج قائمة العمليات الاقتصادية الاجتماعية (Linowes)

اقترح Linowes قائمة تلخص الأداء الاجتماعي للمؤسسة بطلق عليها قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية – الأهداف من اعداد هذه القائمة هو ان يتضمن النموذج الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التي تؤثر على ثلاثة مجالات هي رفاهية العاملين والمنتوج ونوعية البيئة.

يركز هذا النموذج على ثلاثة مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وهي مجال الموارد البشرية ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج او الخدمة، وتقسم عناصر هذه المجالات حسب تأثيراتها وهي التأثيرات الموجبة والى اضرار وهي التأثيرات السالبة.

ويركز النموذج على العناصر المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية واهمال المنافع المترتبة عنها لما يواجه قياسها من صعوبات وهذا ما يؤثر على شمولية النموذج في مجال تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

2- نموذج AAA:

تم اقتراح هذا النموذج من طرف لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسات المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية، يوصى هذا النموذج بتضمين القوائم المالية المنشورة ملاحظات هامشية عن جهود المؤسسات في حل المشاكل البيئية والاجتماعية.

حيث أشار (جربوع) 267. 2007 الى ضرورة ان يكون للمحاسب دورا ليس في تحديد اهداف وغايات اجتماعية، انما المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الأهداف والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء الكمية والغير كمية الوضعية أساسا لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمشروع، وبالتالي فان وقوف المحاسبة موقف سلبي اتجاه تأثيرات المشروع على المجتمع سيترتب عليه اظهار المنشآت التي تتعاس عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية في صورة افضل من منشآت التي تقدم مساهمة إيجابية في زيادة رفاهية المجتمع¹.

3- قائمة التأثير الاجتماعي (نموذج ESTES):

تقوم قائمة التأثير الاجتماعي التي أطلق عليها نموذج ESTES على فرضية أساسية وهي يتم اعدادها من جهة نظر المجتمع وهو ما تفقده البيانات المعلومات التي توفرها المحاسبة التقليدية²، حيث يتم اعدادها الأنشطة

¹ حامد احمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، دفعة 2009، ص46.

² طاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص112.

التي لها التأثيرات الهامة على المجتمع، فالتكاليف البيئية على وفق منظور نموذج ESTES تعبر عن التضحية والضرر الذي يقع على المجتمع او أي من وحداته ويتم قياسها على أساس الأضرار التي سببتها الوحدة للمجتمع او التضحيات التي قدمها المجتمع للوحدة نتيجة مزاوله النشاط الاقتصادي في حين يتم قياسها في المحاسبة التقليدية على أساس ما تتحمله الوحدة من نفقات¹.

ثانيا: مساهمات الممارسات العملية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية:

أكثر النماذج انتشارا لمساهمات الممارسات العملية نجد:

1- نموذج **Eastern Gas and fuel Associates: (EGFA)** حيث يقوم على توفير المعلومات الكمية في أربعة مجالات وهي الامن الصناعي وتشغيل الأقليات والمساهمات الخيرية والمعاشات، ويتم مقارنتها بالنسبة للدورة السابقة.

اما عن الصعوبات التي يوجهها هذا النموذج تتمثل في عدم شمولية إذا اقتصر على المجالين فقط ذلك ان أنشطة الامن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات ترتبط بمجال الموارد البشرية مما أدى بالمطالبة بأخذ المساهمات البيئية ومجال المنتج².

2- نموذج **(Abt)**: اقترح Abt نموذجا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعد على شكل (قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي) ويعد بصورة مستقلة عن القوائم المالية التقليدية، وهو على شكل قائمتين (قائمة دخل اقتصادي- اجتماعي وقائمة مركز مالي اقتصادي-اجتماعي) وذلك بهدف الربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن تقييم نموذج (Abt) وفق الأسس المقترحة على النحو التالي³:

- تضمن النموذج أربعة مجالات للأنشطة الاجتماعية وهي (العاملون، العملاء، المجتمع، حملة الأسهم) وبالتالي فان مجال القياس يدور حول الأطراف الاجتماعية المستفيدة من تلك النشطة ونظر لطبيعة اختلاف المستفيدين من الأنشطة الاجتماعية وهدف كل منهم من موقف الوحدة الاقتصادية، فان التباين بين الأطراف المستفيدة سيؤدي الى اختلاف المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها، فحملة الأسهم يهتمون بالموارد المستخدمة في الأنشطة الاجتماعية، اما العملاء فيحتاجون الى معلومات تتعلق بالمنتج والخدمة وكيفية الاستخدام والعاملون

¹ خليل إبراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية نموذج مقترح، المعهد التقني الموصل، العراق، عن الموقع: <https://manifest.univ-ouargla.dz>

² طاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص113.

³ خليل إبراهيم رجب حمداني، مرجع سبق ذكره، عن الموقع: <http://manifest.univ-ouargla.dz>

يحتاجون لمعلومات تتعلق بظروف العمل والسلامة المهنية اما المجتمع والهيئات العامة يحتاجون لمعلومات عن حماية البيئة والرقابة على التلوث؛

- تقييم العمليات المرتبطة بالأنشطة البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها بقيم نقدية؛
- تحديد صافي الأرباح الاجتماعية بمقارنة المنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل طرف من أطراف المستفيدين بالتكاليف البيئية والاجتماعية الخاصة به ويفترض ان هذه القيمة تم توزيعها بالكامل لذلك فان الميزانية الاجتماعية لا تظهر أي شيء من الأرباح الاجتماعية؛
- يعتبر نموذج (Abt) اول محاولة شاملة لقياس كل أوجه مجالات الأنشطة الاجتماعية، وهذا الشمول قد عقد عملية القياس المالي نوعا ما فبعض الأنشطة الاجتماعية يصعب قياسها، ويشير (Abt) نفسه الى ان نموذجه يعاني بعض جوانب القصور في أساسه النظري امل علاجها في جهود البحثية المستمرة.

خلاصة:

اصبحت المسؤولية البيئية عنصر أساسيا يجب ان تتبناه كل مؤسسة لما تلبيه من حاجات ورغبات الانسان كتخفيف الاثار البيئية الناتجة عن عملية الإنتاج وتخفيف الانبعاثات الغازية بكل ما يتماشى مع ابعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال وضع المؤسسة لنظام إدارة بيئي يتكون من عملية تخطيط طويل المدى وذلك بموجبه تبني المؤسسة الاقتصادية أهدافها اتجاه البيئة بصفة عامة واتجاه المجتمع بصفة خاصة، والذي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تقود المؤسسة نحو الإنتاج وزيادة الربح وذلك من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، واستدامة الموارد من اجل الحفاظ على الأجيال المستقبلية.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية للمسؤولية

الاجتماعية والبيئية في

مؤسسة الأجر الأحمر ببرج

صباط - قالمة -

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

تمهيد:

بعد أن تم تقديم الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والوقوف على أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتقييم دورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بترقية وتحسين صورتها في البيئة التي تعمل فيها، ففي الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لواحدة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ممثلة في مؤسسة الأجر الأحمر الكائن مقرها ببرج صباط بولاية قالمة.

حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة تقييم وتوضيح كيفية ومدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع، والطريقة التي تسمح لها بمعرفة مكانتها ومدى التزامها بأبعاد الجانب البيئي والاجتماعي من خلال مؤشرات قياس الأداء، وبذلك فقد توجب علينا القيام بالدراسة الميدانية لتطبيق منهج وأهداف الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد البحث.

حيث قمنا بدراسة عينة من موظفي وعمال المؤسسة محل الدراسة، بغرض تقييم تحليل مدى اهتمامهم ووعيهم بالمسؤولية البيئية والاجتماعية لمؤسستهم، وقد استخدمنا المنهج الاحصائي حيث قمنا بعرض استبيان على مجتمع الدراسة، يتضمن محورين.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الآجر الأحمر ببرج صباط -قالمة -

سيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة الى التعريف بهذه المؤسسة ونشأتها ومجال نشاطها وكذلك كل من الهيكل التنظيمي والأهداف العامة لها¹.

المطلب الأول: النشأة والتطور

سنتناول من خلال هذا المطلب لنشأة وتطور مؤسسة الآجر الأحمر وحدة برج صباط ولاية قالمة، بالإضافة الى طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة محل الدراسة.

أولا: التعريف بالمؤسسة EURL TOITI

تم انجاز مشروع برج صباط وحدة الآجر بشكل فوري بتاريخ 1981/05/04 حسب الوثيقة رقم 322/82 بتاريخ 1982/10/30، ولقد كان في البداية تابعا للحكومة أي انه كان ضمن القطاع العمومي وقد تم التنازل عنه في إطار الخوصصة عام 2006 وفق لعدة شروط منها:

- تسديد الديون التي كانت على عاتق المصنع؛
- تسديد فواتير الكهرباء والغاز؛
- تسديد مبلغ التنازل عن الدفعات.

ويبعد مصنع الآجر الأحمر ببرج صباط عن دائرة وادي الزناتي ب 16 كلم، وتتمركز الإدارة الرئيسية بولاية باتنة ويتم انتاج في المصنع نوعيات مختلفة من آجر منها ما يحتوي على 8 ثقوب ومنها ما يحتوي على 12 ثقب، وأيضا نوع (D.M) الآجر المزدوج، ويتم استخراج المواد الأولية من منجم يقع في طريق بلدية بوحمدان على بعد 03 كلم من بلدية برج صباط، والذي يحتوي على عدة أنواع من الطين منها: الطين الرمادي، الطين الأسود والطين الأحمر وغيرها. وقد تم انجاز هذا المشروع بأموال تقدر ب 5220.0000 دج في جويلية 1995 اما الإدارة الراسية لهذه الوحدة المتواجدة بولاية باتنة وذه الإدارة تشرف على عدة فروع أخرى منها وحدتين بولاية باتنة الأولى فسدس والثانية بمقر الولاية كما توجد وحدة ببلدية البساس ولاية الطارف وكذلك بولاية ميله وسطيف والزعرورية ولاية سوق هراس وسكيكدة، الظاهير ولاية جيحل لكن اللوحات الأخرى نستطيع ان نقول

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

عنها عاطلة تقريبا عن الإنتاج مثال وحدة عزابة ووحدة راس الواد برج بوعريريج واحسن هذه الوحدات من حيث الإنتاج الذي يقدر بحوالي 80% مقارنة مع الوحدات الأخرى هي وحدة برج صباط .

ويوظف هذا المصنع ما يفوق عن 79 عاملا يتوزعون بين الإدارة والورشات، حيث يبلغ عدد العمال في الإدارة ب 09 عمال، في الورشات 29 عامل، بالإضافة الى عمال النقل.

ثانيا: طبيعة ونشاط الوحدة

تعمل وحدة انتاج الاجر الأحمر ببرج صباط بطاقم عمال يعملون دون انقطاع بواسطة 04 فرق وفق النسق التالي:

الفرقة الأولى: وتضم الطاقم الإداري الذي يعمل على تسويق الاجر ومعالجة نتائج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتسجيلها وتحليلها لتقييم عمليات النشاط.

الفرقة الثانية: وهي الغرفة المسؤولة عن تغطية حاجات الوحدة من التجهيزات وكذا المعدات، والتكفل بكافة عمليات البيع والشراء وتسليمها.

الفرقة الثالثة: فيما يخص هذه الوحدة تتمثل مهمتها في السهر على سلامة ونظافة وامن الوحدة وحل النزاعات والخلافات التي تنشأ بين العمال.

الفرقة الرابعة: يتم عمل هذه الفرقة عن طريق الاهتمام بالأجهزة ووسائل الإنتاج، حيث يكون هناك مراقبة مستمرة على هذه الأجهزة والوسائل وإصلاحها، وعملها مرتبط أيضا بعملية دمج عناصر الإنتاج في المشروع ما يهدف للحصول على السلع والخدمات لتحقيق رغبات حاجات الزبائن.

المطلب الثاني: اهداف المؤسسة

تسعى الوحدة بصفة عامة دائما الى تحقيق أهدافها التي تتطلع اليها والتي تضمن لها استمرار نشاطها في ظروف جيدة، ولكي يتحقق هذا الهدف يجب ان تتوفر العوامل التي تتعلق بالوظيفة الإنتاجية كالمراقبة الدورية للإنتاج والتنسيق الكامل بين مختلف الوظائف، ومن اهم هذه الأهداف ما يلي¹:

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

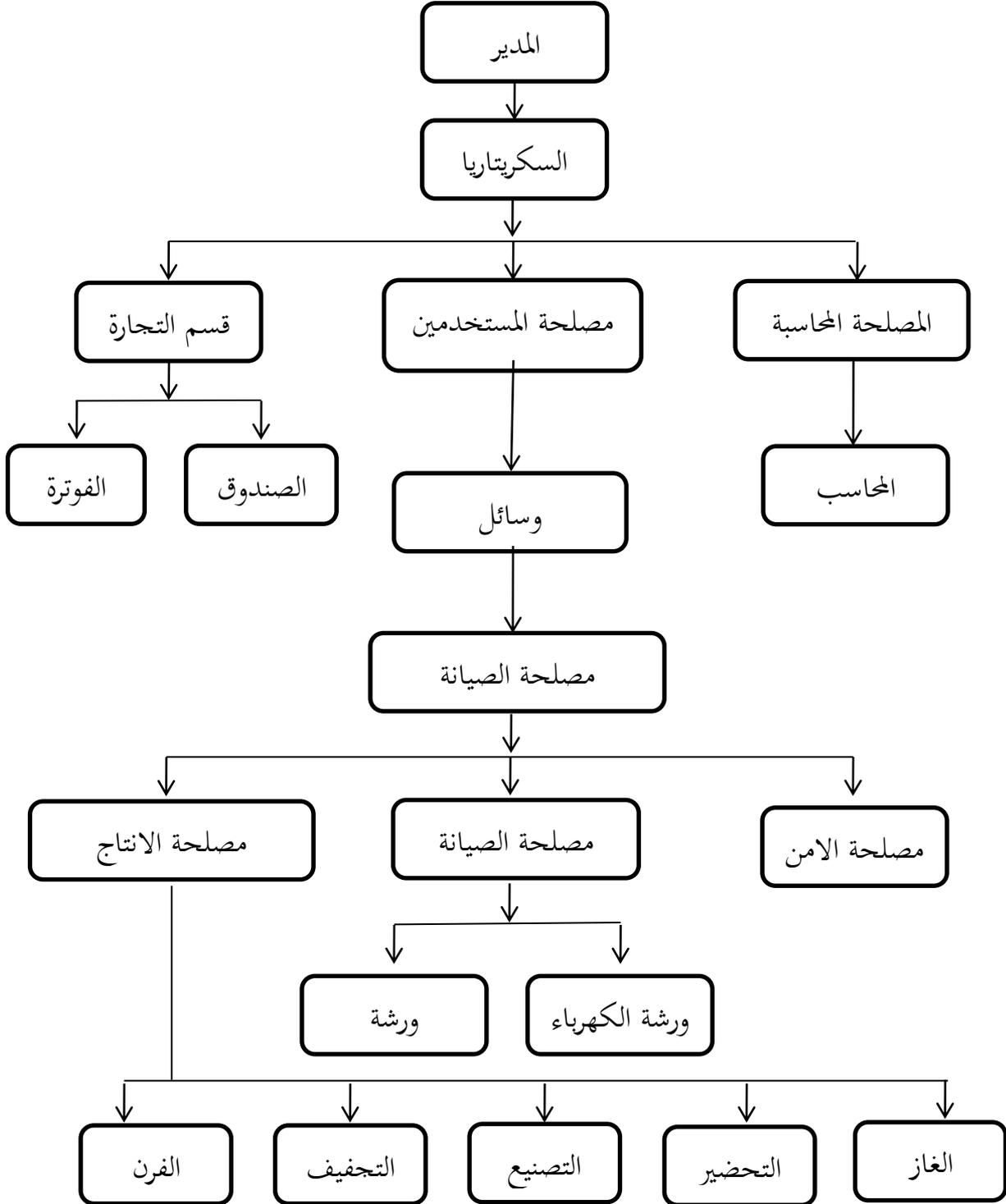
- برج صباط - قالمة

- تسعى الوحدة بكامل مصالحتها بلوغ انتاج 100.000 طن سنويا؛
- رغبة المصلحة في جلب تكنولوجيا حديثة، وهذا لاستغلال محجرة بوحمدان استغلال أمثل؛
- تنظيم وتطوير هياكل الصيانة بحيث يرتفع مردود الإنتاج؛
- ترقية قواعد الإنتاج والسهر على تطبيقها وعلى الرقابة النوعية لمواردها؛
- تنمية نشاطات الإنتاج؛
- تحقيق الربح من خلال تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وذلك من خلال خلق علاقات جيدة مع الموردين والزبائن؛
- الاستلاء على أكبر حصة سوقية؛
- البقاء والنمو والاستمرار؛
- العمل على تحسين منتجاتها وبالتالي التقليل من حدة المنافسة؛
- تلبية الطلب المتزايد على الآجر في السوق الجزائرية؛
- الوصول الى المرتبة الأولى من ناحية الجودة والتسيير.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي من عدة وحدات مبينة في الشكل رقم (3-1) ادناه، وهو يوضح تقسيم العمل والترتيب السلمي الإداري ومصالح ووحدات المجتمع، وهذا التقسيم يسهل ويساعد على تحديد المسؤوليات والمهام والاختصاصات.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسة التطبيقية.

سنتطرق خلال هذا المبحث لدراسة واقع المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال عينة من موظفي وعمال مؤسسة الأجر الأحمر، وسنتناول من هذا المبحث كيفية تصميم منهجية هذه الدراسة التطبيقية وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة، وسنتعرض فيه لوصف عينة الدراسة وصفا شاملا من اجل التعرف على أهم خصائصها.

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية، وسنتعرض من خلاله على أسلوب جمع البيانات الأولية ممثلة في الاستبيان، حيث سنتطرق الى محتواه وصدقه الظاهري ودرجة ثباته.

وفي المطلب الثالث سنتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، واعتمدنا على أسلوب العينة العشوائية في اختبار هاته المؤسسة، وقد تم اختيار عينة الدراسة من إطارات المؤسسة ورؤساء وعمال الورشات من اجل الإجابة على استمارة الاستبيان.

أولا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة عمال وموظفي المؤسسة الاقتصادية للأجر الأحمر برج صباط بولاية قالمة، وقد تم التركيز على هذه المؤسسة واختيارها كعينة للدراسة نظرا لنشاطها الاقتصادي الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث.

1- مجتمع الدراسة

لإجراء الدراسة الميدانية يجب على الباحث وضع تعريف محدد وواضح لمجتمع الدراسة لأن ذلك سيساعده في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل لدراسة هذا المجتمع.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قالة

ومجتمع الدراسة في هذا البحث يتكون من الطاقم العامل في مؤسسة الأجر الأحمر ببرج صباط حيث يبلغ عدد الموظفين في هذا المركب 79 عامل، فبعد التأكد من صدق وثبات أداة القياس (الاستبيان) تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث تم توزيع 30 استبانة على 30 عامل داخل المؤسسة محل الدراسة، وتمت عملية التوزيع بالأسلوب المباشر (باليد) وليس عن طريق البريد، وذلك لضمان تعبئتها بالشكل الصحيح.

بعد القيام بجمع الاستبيانات الموزعة تم استردادها كاملة، بنسبة استرجاع 100% وبعد تدقيق الاستبيانات ومراجعتها لأغراض التحليل لم تستبعد أي واحدة بسبب صلاحيتها للتحليل.

2- عينة الدراسة

هي اختيار عناصر من مجتمع الدراسة لجمع البيانات بما يخدم ويناسب ويعمل على تحقيق أهداف الدراسة قمنا باختيار عينة من هذا المجتمع (عمال مؤسسة الأجر الأحمر ببرج صباط) من اجل احذ بأراء العمال حول مدى تطبيق المؤسسة الأجر الأحمر لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فقمنا باختيار افراد العينة من مختلف مستويات الوظيفية الموجودة في المؤسسة وتمثلت في 30 فرد أي ما يقارب 38% من اجمالي العمال وتم الاختيار على أساس المركز الوظيفي، المستوى التعليمي والفئة العمرية للعمال.

الجدول رقم (3-1): الاستثمارات المقبولة والمرفوضة

الاستثمارات المقبولة	الاستثمارات المرفوضة	العدد الاجمالي لاستثمارات
30	00	30

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

2-1 تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

للتعرف على توزيع مفردات الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وجاءت النتائج كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

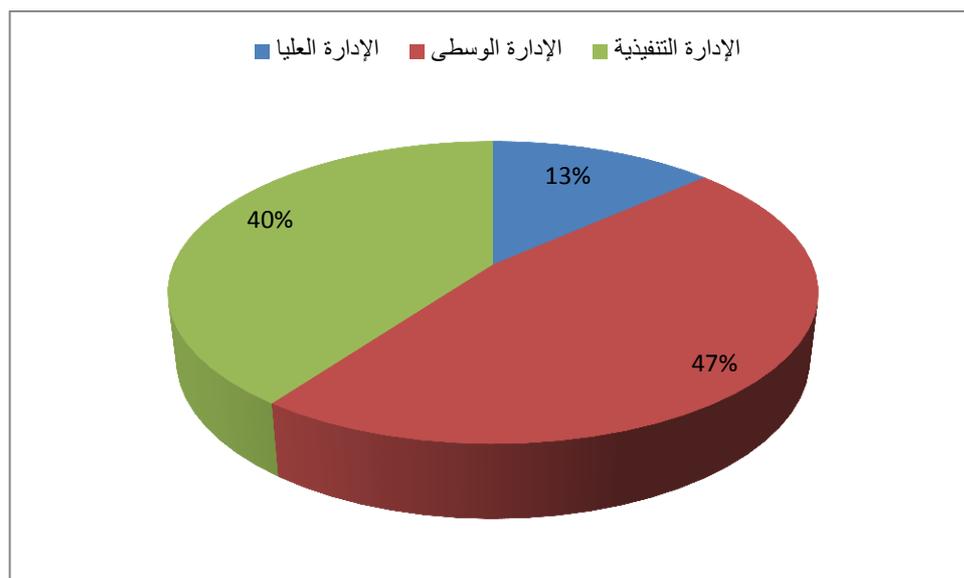
أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

الجدول رقم (3-2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

النسبة %	العدد	البيان	
13.3%	04	الإدارة العليا	المركز الوظيفي
46.7%	14	الإدارة الوسطى	
40%	12	الإدارة التنفيذية	
100%	30		المجموع

المصدر: من أعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي



المصدر: من أعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول والشكل الموائيان بخصوص المركز الوظيفي في المؤسسة محل الدراسة أن نسبة 13.3% يعملون في الإدارة العليا إذ بلغ عددهم 04 عمال، ونسبة 46.7% يعملون في الإدارة الوسطى بلغ عددهم 14 عامل، ونسبة 40% فبلغ عددهم 12 عامل من عينة الدراسة يعملون في الإدارة التنفيذية، وسبب اعتماد المؤسسة على العمال بشكل مكثف في هذه المراكز الوظيفية راجع دائماً إلى طبيعة نشاطها، إذ لا تحتاج بشكل كبير إلى موظفين في الإدارة العليا.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

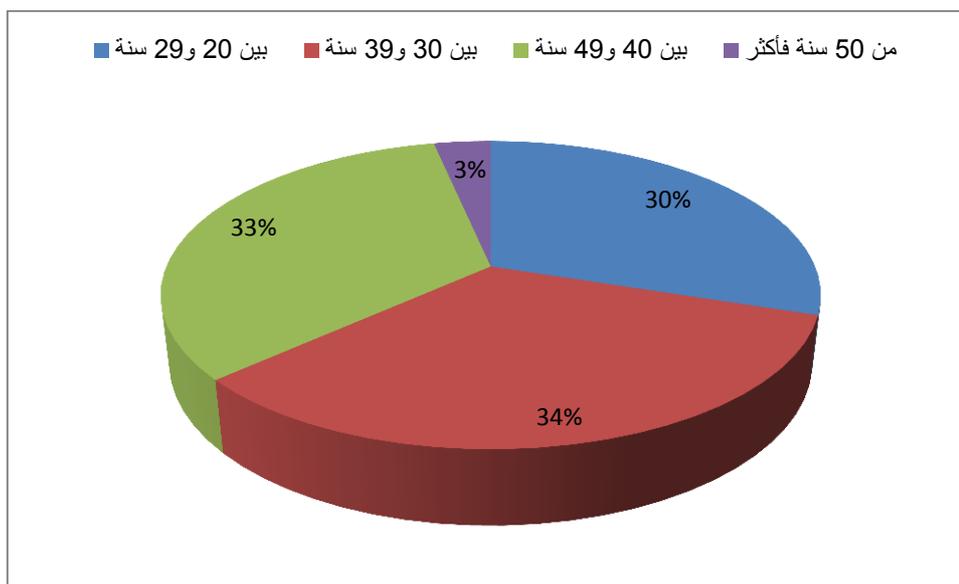
ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
الفئات العمرية	بين 20 و 29 سنة	09	30%
	بين 30 و 39 سنة	10	33.3%
	بين 40 و 49 سنة	10	33.3%
	من 50 سنة فأكثر	1	3.3%
المجموع		30	100%

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للفئات العمرية



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول والشكل الموائيان فيما يخص الفئة العمرية لأفراد الدراسة، أظهرت النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب (بين 30 و 39 / بين 40 و 49) سنة إذ بلغ عددهم 20 شاب وبنسبة مئوية بلغت، % 66.6 أما الفئة الأخرى (من 50 سنة فأكثر) كان عدد عامل واحد بنسبة 3.3%، أما الفئة (بين 20 و 29 سنة) فبلغ عددهم 9 عمال وبنسبة مئوية بلغت 30% وهم

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

أيضا من فئة الشباب، وسبب هذا الاعتماد المطلق على فئة الشباب سببه نشاطات واعمال المؤسسة ذات النشاط الخدمي المتعلق بمعالجة الاجر الأحمر، و هي نشاطات مرهقة وتحتاج جهد بشري مضاعف ومجهودات وطاقات من اجل القيام بأعمالها

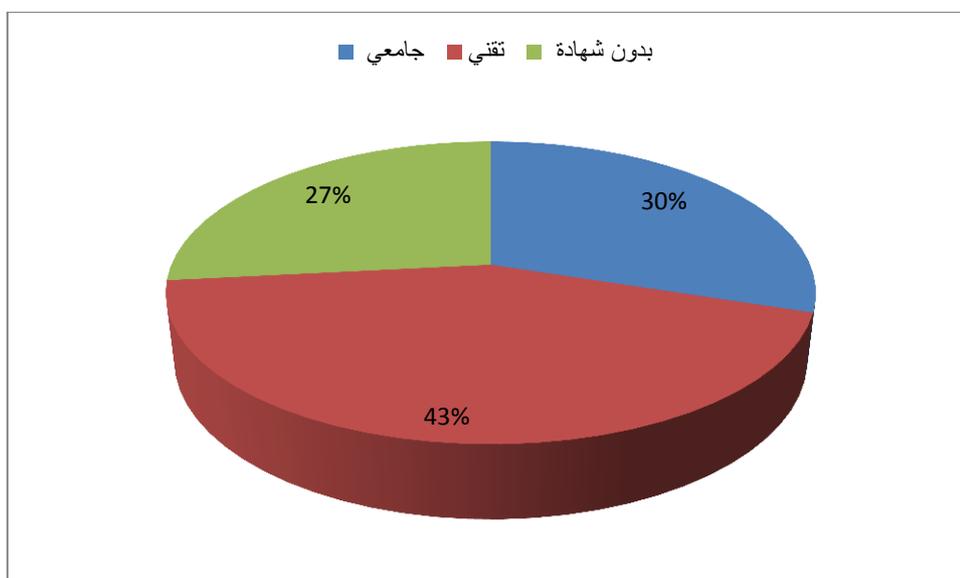
ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التأهيلي

الجدول رقم (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التأهيلي

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
المستوى التأهيلي	جامعي	09	30%
	تقني	13	43.3%
	بدون شهادة	8	26.7%
المجموع		30	100%

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التأهيلي



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول والشكل المواليان نتائج الدراسة بأن المؤسسة لا تعتمد في أغلب الحالات في توظيفها للعمال على أصحاب الدراسات العليا كالماستر، إذ كان عددهم 9 عمال وبنسبة مئوية بلغت 30%، في المقابل نجد

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

اغلب المستويات الموجودة في المؤسسة محصورة بين التقني ذوي الشهادات العادية، والشهادات الأخرى كالتقني سامي اذ بلغ عددهم 21 عامل بنسبة مئوية بلغت 70% وسبب اعتماد المؤسسة على أصحاب هاته المستويات راجع دائما الى طبيعة نشاطها اذ لا تحتاج بشكل كبير على أصحاب المؤهلات. **المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.**

أولا: طرق جمع البيانات:

- **البيانات الثانوية:** لقد تم مراجعة المصادر العربية والأجنبية مثل الكتب والمجلات، والوثائق واطروحات الدكتوراه، والتقارير والوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة.
- **البيانات الأولية:** استخدم الباحث الاستبانة كوسيلة أساسية لجميع البيانات الأولية، حيث تم اعدادها بعد مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات العربية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثانيا: اداة الدراسة

- لأجل تحقيق اهداف الدراسة قمنا ببناء اداة الدراسة متمثلة في استبيان مكونة من ثلاثة أجزاء هي:
- **الجزء الاول:** البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وشملت (المركز الوظيفي، الفئة العمرية، المستوى الدراسي).
 - **الجزء الثاني:** تتضمن فقرات الاستبانة التي تم استخدامها للكشف عن مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية حيث تكونت فقرات هذا الجزء من (26) عبارة موزعة على محورين كما هو مبين في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

الجدول رقم (3-5) وصف لفقرات الاستبيان

المحور	عدد العبارات
المحور الأول: بيانات عامة	
المحور الثاني: ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	13
المحور الثالث: ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية	13
المجموع	26

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

✓ **المحور الاول:** وتضمن ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية والهدف منه معرفة الانطباع الذي يبديه عمال المؤسسة حول مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية.

✓ **المحور الثاني:** وتضمن ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية والهدف منه معرفة الانطباع الذي يبديه عمال المؤسسة حول مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية.

3 - مقياس التحليل:

وتم استخدام مقياس (ليكارث الخماسي) لقياس مختلف الابعاد المتعلقة بتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة وكان مجموع العبارات المكونة للاستمارة 26 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس ليكارث الخماسي المعتمد إحصائيا، والذي يأخذ الدرجات: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، غير موافق بشدة (درجة واحدة).

- بيرج صباط - قالمة

الجدول رقم (3-6): مقياس التحليل (مقياس ليكارت الخماسي)

الدرجة	التقييم
5	موافق جدا
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق تماما

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلالها يمكن الحكم على إجابات عينة الدراسة. ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (0.80=5÷4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس، وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

المجال	التقييم
(1.8-1)	غير موافق تماما
(2.6 -1.8)	غير موافق
(3.9 -2.6)	محايد
(4.2 - 3.9)	موافق
(5 -4.2)	موافق تماما

المصدر: من اعداد الطالبتان بناء على دراسات سابقة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

ثالثا: قياس صدق وثبات الاستبيان

قصد التعرف على صلاحية الاداة والتأكد من مدى تحقيق الاداة للغرض الذي وضحت لأجله تم الاعتماد في هذه الاداة على أكثر من نوع

1- الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

للتحقق من الصدق الظاهري للأداة، اعتمد الباحث طريقة صدق المحتوى لأداة القياس (الاستبيان) المستخدمة في هذه الدراسة، حيث تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من دكاترة في جامعة قالمة (انظر الملحق رقم 0) للتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية، ثم عدلت الأداة بناء على ملاحظاتهم حيث تم حذف بعض العبارات، وتعديل وازافة عبارات أخرى، وإعادة صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر سلامة وضوحا لدى افراد عينة الدراسة، وأكثر صدقا في قياس موضوع الدراسة.

2- صدق الاتساق الداخلي

لمعرفة مدى اتساق عبارات الاستمارة وصدقها، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

الجدول رقم (3-7): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
01	**0.59	08	**0.64
02	**0.75	09	**0.47
03	**0.54	10	**0.56
04	**0.62	11	**0.78
05	**0.37	12	**0.67
06	**0.60	13	**0.78
07	**0.34		

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل. * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

من الجدول رقم (3-7) أعلاه يتضح أن قيم معامل ارتباط عبارة من العبارات مع المحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و 0.05 فأقل، مما يشير إلى أن جميع عبارات المحور الأول تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور الثاني.

الجدول رقم (3-8): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
01	**0.75	08	**0.59
02	**0.61	09	**0.41
03	**0.37	10	**0.57
04	**0.34	11	**0.54
05	**0.50	12	**0.42
06	**0.56	13	**0.49
07	**0.69		

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل. * دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

من الجدول رقم (3-8) يتضح أن قيم معامل ارتباط عبارة من العبارات مع المحور الثاني دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و 0.05 فأقل، مما يشير إلى أن جميع عبارات المحور الأول تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور الأول.

3- صدق الاتساق البنائي

ويتم من خلاله قياس درجة الارتباط بين مجالات الدراسة والدرجة الكلية للاستمارة.

جدول رقم (3-9): قياس درجة الارتباط بين مجالات الدراسة والدرجة الكلية للاستمارة

المحور الاول	المحور الثاني
**0.83	**0.95
الدرجة الكلية	الدرجة الكلية

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

من خلال الجدول رقم (3-9) أعلاه نلاحظ ان يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستمارة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير إلى أن جميع محاور الاستمارة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدا. وعليه فهذه النتائج المتحصل عليها من خلال الجداول السابقة، تبين صدق واتساق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحياتها للتحليل.

4- ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات الاستمارة تم استخدام اختبار كرونباخ الفا (Cronbach alpha) لقياس مستوى الثبات وجاءت نتائجه كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة

محاور الاستمارة	عدد العبارات	ثبات المحور قيمة ألفا	الرتبة
المحور الأول	13	0.84	01
المحور الثاني	13	0.78	02
كامل الاستمارة	26	0.89	

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول رقم 8 أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستمارة عال حيث بلغ 0.89 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة بين 0.78 و0.84، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل البيانات، وتمشيا مع طبيعة اهداف الدراسة وفرضياتها فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية في تحليل البيانات وهي:

✓ تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، حسب مقياس ليكرت الخماسي (5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

المستخدمة في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للفقرة الأولى وهكذا لتصبح المجالات: (1-1.8) غير موافق بشدة، (1.81-2.61) غير موافق، (2.62-3.42) محايد، (3.43-4.23) موافق، (4.24-5) موافق بشدة.

✓ تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

✓ المتوسط الحسابي المرحح Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات افراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بانه يفيد في ترتيب العبارات حسب اعلى متوسط حسابي، علما بان تفسير مدى الاستخدام او مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق وتم توضيحه في النقطة الاولى.

✓ تم استخدام الانحراف المعياري Standard deviation للتعرف على مدى انحراف استجابات افراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي،

ويلاحظ ان الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات افراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها.

✓ اختبار الفا كرومباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

✓ معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

✓ اختبار T لمتوسط عينة واحدة في اختبار الفرضيات لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي 3.

✓ تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) لمعرفة الفروق بين محاور الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافية.

✓ معامل الارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية في المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لإجابات العينة واختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا لاستمارة الاستبيان (انظر الملحق رقم 0) ثم مناقشتها.

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل الوصفي لإجابات العينة الدراسة.

الجدول رقم (3-11): حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور ضرورة تطبيق

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابات					رقم العبارة	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
08	0.73	4.26	-	2	2	15	11	ت	01
			-	6.7	6.7	50	36.7	%	
12	0.62	4.13	-	2	1	20	7	ت	02
			-	6.7	3.3	66.7	23.3	%	
06	0.74	4.3	-	2	2	13	13	ت	03
			-	6.7	6.7	43.3	43.3	%	
07	0.83	4.3	-	03	01	12	14	ت	04
			-	10	3.3	40	46.7	%	
11	0.92	4.2	-	03	04	09	14	ت	05

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قائمة

			-	10	13	30	46.7	%	
13	1.11	4.06	1	2	05	08	14	ت	06
			3.3	6.7	16	26.7	46.7	%	
10	0.67	4.23	-	-	04	15	11	ت	07
			-	-	13.3	50	36.7	%	
09	0.82	4.26	-	2	1	14	13	ت	08
			-	6.7	03.3	46.7	43.3	%	
03	0.72	4.43	-	-	4	9	17	ت	09
			-	-	13.3	30	56.7	%	
05	1.00	4.4	01	01	02	07	19	ت	10
			3.3	3.3	06.7	23.3	63.3	%	
01	0.85	4.56	01	-	01	07	21	ت	11
			3.3	-	3.3	23.3	70	%	
04	0.85	4.43	1	-	01	11	17	ت	12
			03.3	-	03.3	36.7	56.7	%	
02	0.86	4.5	01	-	01	09	19	ت	13
			3.3	-	3.3	30	63.3	%	
	0.82	4.31	المتوسط الكلي للمحور الأول						

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل. * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

- ت: التكرار، %: النسبة.

يظهر الجدول رقم (3-11) مستوى ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية في

المؤسسة الاقتصادية لاجر الأحمر برج صباط، حيث يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

0.05 و 0.01 فأقل بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول المحور الأول (ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية)، حيث بلغ متوسط توفره 4.3 من 5. أي أن أغلبية مفردات الدراسة يرون بأن ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في المؤسسة محل الدراسة متوفر بدرجة كبيرة إلى حد ما. كما يتضح من نتائج الجدول أن هناك تقارب في رؤية أفراد الدراسة، ما بين متوفرة لحد كبير جدا ومتوسطة. حيث تراوحت متوسطات راي العمال حول ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة ما بين 4.06 و 4.56.

ويظهر من قراءة التكرارات والنسب لعبارات المحور الأول وجود ضرورة حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية حيث:

- جاءت معظم الاوزان النسبية لعبارات المحور تنتمي للمجال من 4.06 فما فوق، وهي العبارات التي كانت درجة الموافقة فيها كبيرة، أي أن العاملين ينظرون لها على أنها متوفرة بشكل كبير.

✓ جاءت العبارة رقم 11 (تقدم المؤسسة تسهيلات ومساعدات لعمالها لأداء مناسك الحج والعمرة) في المرتبة الأولى من حيث درجة توفرها لدى العاملين بالمؤسسة بمتوسط حسابي 4.56، وانحراف معياري بلغ 0.85 وهذا يدل على ان الوحدة تقدم تسهيلات ومساعدات لأفراد لتأدية مناسك الحج او العمرة، وتقدم أيضا تبرعات لصالح الجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية

✓ جاءت العبارة رقم 13 (تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتجارية اتجاه أصحاب المصالح) في الترتيب الثاني من حيث درجة توفرها لدى العاملين بالمؤسسة بمتوسط حسابي 4.5، وانحراف معياري بلغ 0.86 ويعود ذلك الى ان المؤسسة تهتم بجميع المتعاملين ومنافسين لان لها مكانة تنافسية جيدة في السوق نتيجة لسمعتها خاصة في نوعية وجودة منتوجاتها.

✓ في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوفر، العبارة رقم 09 (تساهم المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع) بمتوسط حسابي 4.43، وانحراف معياري بلغ 0.72 ويعزى ذلك لكون المؤسسة تساهم بأشكال عديدة وفي مجالات مختلفة في المساعدة على إقامة مشاريع عامة ذات منفعة للمجتمع.

✓ في الترتيب الرابع من حيث درجة التوفر العالية جاءت العبارة رقم 12 (تتوافق اهداف المؤسسة مع اهداف وقيم المجتمع) بوزن نسبي 4.43، وانحراف معياري بلغ 0.85.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قائمة

- ✓ جاءت العبارة رقم 10 (تساهم المؤسسة في تقديم الدعم والإعانات للمحتاجين والمعوزين) في الترتيب الخامس من حيث درجة التوفر بوزن نسبي 4.4، وانحراف معياري بلغ 1.00.
- ✓ في الترتيب السادس جاءت العبارة رقم 03 (تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء لزيادة مستوى دخل المواطنين وتحسين معيشتهم) بوزن نسبي 4.3، وانحراف معياري بلغ 0.74.
- ✓ جاءت في الترتيب السابع، من حيث درجة التوفر، العبارة رقم 04 (توفر المؤسسة متطلبات الرعاية الصحية للعاملين وافراد اسرهم) بوزن نسبي 4.3 وانحراف معياري بلغ 0.83.
- ✓ في الترتيب الثامن العبارة رقم 01 (تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع والتقليل من مشكلة البطالة) بوزن نسبي 4.26. وانحراف معياري بلغ 0.73.
- ✓ في الترتيب التاسع العبارة رقم 08 (تساهم المؤسسة في مواجهة الكوارث والازمات التي تواجه المجتمع) بوزن نسبي 4.26. وانحراف معياري بلغ 0.73.
- ✓ في الترتيب العاشر العبارة رقم 07 (علاقة المؤسسة بالمجتمع المدني فعالة ومبرمجة على خطط واضحة) بوزن نسبي 4.23. وانحراف معياري بلغ 0.67 وبما انها في وسط اجتماعي تسوده الاخلاق والتقاليد فأنها تقوم باحترام العادات والتقاليد مثلما هي سائدة في المجتمع وتضع دليلا أخلاقيا داخل الوحدة.
- ✓ في الترتيب الحادي عشر العبارة رقم 05 (تراعي المؤسسة مبدا تكافئ الفرص في التوظيف) بوزن نسبي 4.2. وانحراف معياري بلغ 0.92.
- ✓ في الترتيب الثاني عشر العبارة رقم 02 (توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها) بوزن نسبي 4.13. وانحراف معياري بلغ 0.62.
- ✓ في الترتيب الثالث عشر العبارة رقم 06 (تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بتدريب اطاراتها) بوزن نسبي 4.06. وانحراف معياري بلغ 1.11.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

الجدول رقم (3-12): حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور ضرورة تطبيق

المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابات					رقم العبارة	
			غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة		
01	0.86	4.13	01	-	03	16	10	ت	01
			3.3	-	10	53.3	33.3	%	
13	0.97	3.76	01	03	03	18	05	ت	02
			3.3	10	10	60	16.7	%	
11	0.94	3.83	-	04	04	15	07	ت	03
			-	13.3	13.3	50	23.3	%	
05	0.88	4.03	-	02	05	13	10	ت	04
			-	6.7	16.7	43.3	33.3	%	
02	0.95	4.10	-	03	03	12	12	ت	05
			-	10	10	40	40	%	
07	0.90	4.00	-	03	03	15	09	ت	06
			-	10	10	50	30	%	
08	0.88	3.96	01	01	03	18	07	ت	07
			3.3	3.3	10	60	23.3	%	
10	1.06	3.90	02	01	03	16	08	ت	08
			6.7	3.3	10	53.3	26.7	%	

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

12	1.04	3.76	01	03	05	14	07	ت	09
			3.3	10	16.7	46.7	23.3	%	
06	0.78	4.00	-	02	03	18	07	ت	10
			-	6.7	10	60	23.3	%	
09	0.88	3.96	-	3	3	16	8	ت	11
			-	10	10	53.3	26.7	%	
03	0.82	4.06	-	02	03	16	9	ت	12
			-	6.7	10	53.3	30	%	
04	1.014	4.06	1	2	2	14	11	ت	13
			03.3	06.7	6.7	46.7	36.7	%	
			المتوسط الكلي						
		0.92	3.96						

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يظهر الجدول رقم (3-12) مستوى ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية لآجر الأحمر برج صباط، حيث يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01 فأقل بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول المحور الأول (ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية)، حيث بلغ متوسط توفره 3.96 من 5، وبلغ متوسط الكلي للانحراف المعياري 0.92، أي أن أغلبية مفردات الدراسة يرون بأن ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية لدى العاملين في المؤسسة محل الدراسة متوفرة بدرجة كبيرة إلى حد ما.

كما يتضح من نتائج الجدول أن هناك تقارب في رؤية أفراد الدراسة، ما بين متوفرة لحد كبير جدا ومتوسطة. حيث تراوحت متوسطات راي العمال حول ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة محل الدراسة ما بين 3.76 و 4.10.

ويظهر من قراءة التكرارات والنسب لعبارات المحور الأول وجود ضرورة حول تطبيق المسؤولية البيئية:

- جاءت معظم الاوزان النسبية لعبارات المحور تنتمي للمجال من 3.76 فما فوق، وهي العبارات التي كانت درجة الموافقة فيها كبيرة، أي أن العاملين ينظرون لها على أنها متوفرة بشكل كبير.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

✓ جاءت العبارة رقم 01 (تهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة بدرجة كبيرة) في المرتبة الأولى من حيث درجة توفرها لدى العاملين بالمؤسسة بمتوسط حسابي 4.13، وانحراف معياري بلغ 0.86 وترد هذه النتيجة الى أن هناك وعي لدى العمال والموظفين من مختلف الفئات المذكورة، وبالأخص مسؤولي المؤسسة، بأهمية وضرة مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة وحمائتها، سواء ضمن أنشطتها الرئيسية أو بالمساهمة في إطار مبادرات أخرى.

✓ جاءت العبارة رقم 05 (تستخدم المؤسسة المعالجات الفنية لتخلص من النفايات والعوادم التي تضر بالبيئة) في الترتيب الثاني من حيث درجة توفرها لدى العاملين بالمؤسسة بمتوسط حسابي 4.10، وانحراف معياري 0.95 بلغ ويعود ذلك إلى أن المؤسسة تمتلك فعلا نظام يتكون من وسائل ومعدات ويعمل وفقا لطرق معينة تسمح لها بالتخلص من النفايات والعوادم التي تنتج عن أنشطتها الإنتاجية.

✓ في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوفر، العبارة رقم 12 (تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك المواد الأولية) بمتوسط حسابي 4.06، وانحراف معياري 0.82 بلغ.

✓ في الترتيب الرابع من حيث درجة التوفر العالية جاءت العبارة رقم 13 (تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك الطاقة (الكهرباء) بوزن نسبي 4.06، وانحراف معياري بلغ 1.01.

✓ جاءت العبارة رقم 04 (تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث باستمرار) في الترتيب الخامس من حيث درجة التوفر بوزن نسبي 4.03، وانحراف معياري بلغ 0.88 ومرد ذلك ان العاملين يرون ان مؤسستهم لديها الاطلاع الكامل باللوائح والقوانين التي تخدم الحفاظ على البيئة.

✓ في الترتيب السادس جاءت العبارة رقم 10 (تحاول المؤسسة استبدال مواد تستعمل في عملية الإنتاج بمواد اقل تلويثا للبيئة) بوزن نسبي 4.00، وانحراف معياري بلغ 0.78 ومرد ذلك إلى اهتمام العاملين بالمركب بمستقبله وشعورهم بأنهم جزءا منه وأنهم مسئولون عن استمراره وبقائه بما يحقق وجودهم ومستقبلهم الوظيفي.

✓ جاءت في الترتيب السابع، من حيث درجة التوفر، العبارة رقم 06 (تسعى المؤسسة لتحسين الأداء البيئي لها باستمرار) بوزن نسبي 4.0 وانحراف معياري بلغ 0.90.

✓ في الترتيب الثامن العبارة رقم 07 (تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية التي تحدث في محيطها) بوزن نسبي 3.96. وانحراف معياري بلغ 0.88.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الأجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

- ✓ في الترتيب التاسع العبارة رقم 11 (سعى المؤسسة إلى الحد من كل أشكال التلوث البيئي (الماء، التربة والهواء) بوزن نسبي 3.96 وانحراف معياري بلغ 0.88.
- ✓ في الترتيب العاشر العبارة رقم 08 (تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري للأثار السلبية على البيئة والناجحة عن مختلف الأنشطة الصناعية من اجل حماية البيئة من التلوث) بوزن نسبي 3.90. وانحراف معياري بلغ 1.06.
- ✓ في الترتيب الحادي عشر العبارة رقم 03 (اتباع الشركة أساليب حديثة في تصميم المنتج بطريقة تقلل من المخلفات) بوزن نسبي 3.83. وانحراف معياري بلغ 0.94 .
- ✓ في الترتيب الثاني عشر العبارة رقم 09 (تسعى المؤسسة من التقليل من انبعاثات الغازية) بوزن نسبي 3.76. وانحراف معياري بلغ 1.04 .
- ✓ في الترتيب الثالث عشر العبارة رقم 02 (تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسية لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة) بوزن نسبي 3.76. وانحراف معياري بلغ 0.95
- المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل نتائجها.

وسيتيم من خلال هذا المطلب اختبار الفرضيات الرئيسية الأربعة

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

يتم اختبار هذه الفرضية باختبار استودنت لعينة واحدة لأن الفرضية تدرس متغير واحد هو المسؤولية الاجتماعية ومقاسة بمحور واحد هو المحور الأول: ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

✓ **الفرضية الصفرية H_0 :** لا يعد التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

✓ **الفرضية البديلة H_1 :** يعد التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار T-Test

قيمة المعيار=3			المحور الأول
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T	
0.00	29	13.60	

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول (3-13) إلى أن قيمة T تساوي 13.60 عند درجات حرية 29 ومستوى دلالة يساوي 0.000، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج، لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة أي أن التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

2- اختبار الفرضية الثانية: ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

يتم اختبار هذه الفرضية باختبار ستودنت لعينة واحدة لأن الفرضية تدرس متغير واحد هو التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية ومقاسة بمحور واحد هو المحور الثاني: ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

✓ الفرضية الصفرية H_0 : لا يعد التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

✓ الفرضية البديلة H_1 : يعد التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار T-Test

قيمة المعيار=3			المحور الأول
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T	
0.00	29	10.80	

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالمة

تشير نتائج الجدول (3-14) إلى أن قيمة T تساوي 10.80 عند درجات حرية 29 ومستوى دلالة يساوي 0.00، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج، لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة أي أن التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة

✓ **الفرضية الصفرية H_0 :** لا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

✓ **الفرضية البديلة H_1 :** توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-15): معامل ارتباط بيرسون بين محوري المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية

مستوى الدلالة	معامل التفسير	الارتباط	
0.00	0.4	0.81	المحور الأول المحور الثاني

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية وضرورة تطبيق المسؤولية البيئية يساوي 0.8 عند مستوى دلالة 0.00، وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج 0.05. كما أن قيمة معامل التفسير تساوي 0.4، وهذا يعني أن ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية يفسر 40 بالمائة من التغير الحاصل في ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية وهو تأثير متوسط، وترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة، وبالتالي هناك علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

4- اختبار الفرضية الرابعة: تتفرع الى ثلاثة فرضيات ثانوية

- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالة

- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية.

- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي.

الفرضية 01: يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي

✓ **الفرضية الصفرية H_0 :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي

✓ **الفرضية البديلة H_1 :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي

تم اختبار التحليل التباين الاحادي لتوضيح دلالة الفروق بين المركز الوظيفي للمبحوثين حول محاور الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-16): نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين المركز الوظيفي ومحاور الدراسة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة P
المحور الاول	بين المجموعات	0.33	2	0.17	6.15	0.54
	داخل المجموعات	7.44	27	0.27		
	المجموع	7.78	29			
المحور الثاني	بين المجموعات	0.15	2	0.07	0.30	0.74
	داخل المجموعات	6.84	27	0.25		
	المجموع	7.00	29			

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة sig اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومنه نقبل الفرضية

الصفرية ونرفض الفرضية البديلة اي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

الفرضية 02: يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب الفئة العمرية.

✓ **الفرضية الصفرية H_0 :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية.

✓ **الفرضية البديلة H_1 :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية.

تم إختبار التحليل التباين الاحادي لتوضيح دلالة الفروق بين الفئة العمرية للمبحوثين حول محاور الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين الفئات العمرية ومحاور الدراسة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة P
المحور الاول	بين المجموعات	0.51	3	0.17	0.61	0.61
	داخل المجموعات	7.27	26	0.28		
	المجموع	7.78	29			
المحور الثاني	بين المجموعات	0.44	3	0.15	0.59	0.62
	داخل المجموعات	6.55	26	0.25		
	المجموع	7.00	29			

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة sig أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومنه نقبل الفرضية

الصفرية ونرفض الفرضية البديلة اي ل اتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية

الفرضية الثالثة: يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب المستوى الدراسي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- بيرج صباط - قالة

✓ الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي.

✓ الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي

تم إختبار التحليل التباين الاحادي لتوضيح دلالة الفروق بين المستوى الدراسي للمبحوثين حول محاور الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي بين المستوى الدراسي ومحاور الدراسة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة P
المحور الاول	بين المجموعات	0.17	2	0.08	0.31	0.73
	داخل المجموعات	7.61	27	0.28		
	المجموع	7.78	29			
المحور الثاني	بين المجموعات	0.15	2	0.77	0.30	0.74
	داخل المجموعات	6.84	27	0.25		
	المجموع	7.00	29			

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة sig أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة اي ل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي.

تشير النتائج الواردة في الجداول الثلاثة أعلاه الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب المركز الوظيفي والفئات العمرية والمستوى

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسسة الآجر الأحمر

- برج صباط - قالمة

الدراسي وهذا يعني ان المتغيرات الثلاثة لا تؤثر على ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية اتجاه عمالها ومجتمعها وبيئتها.

الجدول رقم (3-19): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضيات الفرعية	نتيجة التحليل	نتيجة الاختبار
الفرضية الفرعية الأولى	لا توجد فروق	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الثانية	لا توجد فروق	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الفرعية الثالثة	لا توجد فروق	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خلاصة

يعد أهم هدف للمؤسسات الاقتصادية هو تحقيق الفائدة وتعظيم الأرباح من أجل ضمان البقاء والاستمرارية، وهذا ما يفرض عليها فهم المعادلات التي تتحكم في سير التغيرات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيها حتى تتمكن من تبني استراتيجيات عملية تتماشى وفق للظروف الاجتماعية والتشريعات البيئية والعمل من اجل تجسيدها على ارض الواقع.

حيث تم التوصل من خلال دراسة لعينة من المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، فكان المتوسط الحسابي **4.31** وانحراف معياري بلغ **0.84** أي أن أغلبية مفردات الدراسة يرون بأن ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في المؤسسة محل الدراسة متوفر بدرجة كبيرة إلى حد ما هذا بالنسبة للمحور الأول للاستمارة اما فيما يخص المحور الثاني المتعلق بضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة محل الدراسة فكان متوسط توفره **3.96** وانحراف معياري **0.92** فتضح لنا أن هناك تقارب في رؤية أفراد الدراسة ما بين متوفرة لحد كبير جدا ومتوسطة.

من خلال تحليلنا لهذا الفصل استنتجنا أن ممارسات المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية متوسطة نوعا ما، حيث يمكن القول ان القطاع الخاص يقترب بشكل واضح من ممارساته للدور الاجتماعي في المجتمع اتجاه البيئة، وقد عكست الدراسة التطبيقية للعينة العشوائية من مؤسسة الأجر الأحمر بوضوح انها تمارس مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح أيضا عندما يتعلق الامر بالعمال والموارد والبيئة، والمقصود بهذه الأخيرة هو البعد القانوني الذي يكفل لهذه الأطراف عدة حقوق يتوجب على المؤسسة ان تؤديها اتجاههم.

كما لاحظنا ان المؤسسة تقوم بوضع وتطبيق برامج اجتماعية متنوعة لأفراد مجتمعها من خلال تركيزها على المبدأ كل طرف يحظى بحقه من المسؤولية، كما تعتبر البرامج التي تعنى بحماية البيئة والمحافظة عليها متوسطة نسبيا.

خاتمة

ان التزامات المؤسسات الاقتصادية المعاصرة بقبول القيام ببعض الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي يهدف بصورة أولى الى تحقيق التنمية المستدامة بحيث على كل المؤسسات ان كانت تزعم البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية يجب ان تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة وذلك بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل وهذا لتحقيق هدفين الأول، يتعلق بتفادي الضغوط التي تتعرض لها من قبل الحكومة عن طريق أدوات السياسة البيئية والثاني، هو اكتساب شهرة حضراء تشكل لها عنصرا لاستراتيجية تنويع منتوجاتها وبتالي زيادة أرباحها.

لذلك يجب محاولة دمج ابعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتوجيه المنظمات لتصحيح مسارها وبلوغ هذه الأهداف، حيث قمنا في هذه الدراسة بتدعيم الجانب النظري بدراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة الاجر الأحمر، بهدف التعرف على مدى فهم عمال المؤسسة لمصطلح المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والابعاد والاستراتيجيات المختارة لتبنيها، الى جانب تحديد الفوائد المترتبة عن تجسيد هذا المفهوم على ارض الواقع.

تمت الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل في: إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية؟ حيث تم التوصل الى ان المؤسسة محل الدراسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية بدرجة متوسطة، ويعود ذلك الى حداثة اعتماد هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أولا: نتائج تأكيد صحة الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى التي جاءت كالتالي: "ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية" فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، إذ توحى وتدلل مؤشرات ومبادئ المسؤولية والاجتماعية على نجاح والتطور واستمرارية المؤسسات الاقتصادية في سوق في ظل تطبيق هاته الأخيرة، وذلك من خلال نظامها الإداري الذي يمكنها من ان تحصل المؤسسة الاقتصادية على ميزة تنافسية في الاجل المتوسط والطويل، وتكمن في تفضيل المستهلكين لمنتوجات هذه المؤسسة المسؤولة اجتماعيا، في ذلك حسنت صورتها في المجتمع هو ما يفسر اهتمام المؤسسة بالبعد الاجتماعي.

بالنسبة للفرضية الثانية التي نصت على "ان التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية البيئية يعد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية" من خلال توافر المؤسسة على إدارة بيئية ذات مستوى متميز وفعال حيث تساعد في الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق النجاح والتنافسية المستدامة وبتبلور مستوى اهتمام

المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات الخاصة للبيئة.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تناولت ما يلي: " توجد علاقة ارتباط بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية للمؤسسة محل الدراسة" حيث يظهر ذلك من خلال تبني المؤسسة للأدوار الاجتماعية والبيئية التي تجعلها تؤثر وتتأثر بالمجتمع باعتباره الوعاء الكبير الذي تعمل في ظله، وانطلاقاً من هذا لا بد عليها أن تقوم بدور كبير في تحقيق أهدافه من خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط، يعتبر رضا المجتمع ومد جسور التعاون معه، استثمار ذو مردود مستقبلي للمؤسسة من خلال محاولة تغيير نظرة المجتمع لها بأنها مؤسسة تسعى فقط إلى زيادة الأرباح وتوسيع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية كالعاملين والمجتمع والبيئة التي تعمل فيها من خلال زيادة المبيعات.

ولو أردنا الربط بصيغة مختصرة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية فإننا نقول بأنه ما من منظمة تطبق أساليب وأدوات المسؤولية الاجتماعية إلا وتحترم البيئة وتواجه التزامات البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، وهو ضرورة على مستوى الاقتصاد الدولي كما هو ضرورة على مستوى منشأة الأعمال، فحث المنظمات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة ودعم نظم الإدارة.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرابعة التي تتفرع ثلاثة فرضيات فرعية

- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المركز الوظيفي.
- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب الفئة العمرية.
- يوجد فروق في تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية حسب المستوى الدراسي.

ومن خلال تحليل النتائج تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) في متوسطات ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب المركز الوظيفي والفئات العمرية والمستوى الدراسي، وهذا يعني ان المتغيرات الثلاثة لا تؤثر على ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية اتجاه عمالها ومجتمعها وبيئتها.

ويمكن تفسير هذا بان ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لا يرتبط بخصائص المؤسسات عينة الدراسة، بل تقوم على أساس فلسفة وقناعة وثقافة تنظيمية راسخة، وهذا يعكس تقارب اهتمامات المؤسسة الاقتصادية عينة الدراسة،

ثانيا/ نتائج الدراسة:

وهكذا ومما سبق دراسته من خلال الفصول المشكلة للدراسة، وصلنا بعد التحليل والنقاش إلى استخلاص النتائج الموالية:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية والبيئية التزام المؤسسة الاقتصادية اتجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها؛
- أثبتت التجارب العملية والواقع الاقتصادي المعاش أظهر ضرورة تبني الدور الاجتماعي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، باعتباره استثمار كباقي الاستثمارات الأخرى، الشيء الذي من شأنه أن يعزز القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والرفع من أدائها التجاري والربحي. كما أن تطبيق المؤسسة الاقتصادية لأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، يجنب الشركة الدخول في الصراعات والنزاعات مع العمال وأفراد المجتمع؛ والمحيط الخارجي بصفة عامة؛
- نتيجة لزيادة الوعي البيئي وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، أصبحت هناك دوافع لتحسين الأداء البيئي والعمل على الحد من الخسائر البيئية؛
- ان التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية يعتبر كآلية إنذار مبكر في مواجهة الكوارث البيئية قبل وقوعها والعمل على وضع برامج وخطط عمل مسبقة من شأنه تحقيق المسؤولية البيئية ضمن ابعاد التنمية المستدامة؛
- تساهم المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة بشكل كبير في تقليل البطالة وتوفير مصادر الحياة الكريمة، فهي تلعب دورا كبيرا في المجتمع ومع جميع الأطراف العاملة معها، وهي تتفق مع ما توصلنا اليه في دراستنا؛
- تهتم المؤسسة محل الدراسة بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال انتاجها لمنتجات غير ضارة للبيئة الا ان للوحدة بعض الاثار السلبية على البيئة وهذا راجع لطبيعة النشاط فهو يخلف القليل من الفضلات والملوثات التي تؤثر على البيئة وعلى المجتمع. وهذا ما تؤكد دراسة (الطاهر خامرة 2007)؛ التي بينت ان الابعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية، وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة.

ثالثا/ التوصيات:

وبناء على هذه الاستنتاجات نقترح التوصيات التالية التي يمكن أن تكون مساعدة على ترسيخ ثقافة الالتزام بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عامة وللشركة محل الدراسة خاصة بما يحقق النمو والتطور للشركة ولأفراد والمجتمع:

الخاتمة

- ادماج نشاطات المسؤولية الاجتماعية والبيئة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع الدراسة وتخصيص قسم خاص بمعالجة الشكاوى التي يقدمها العمال ومواطنين سواء تعلقت بالجانب الاجتماعي او البيئي؛
- العمل على استغلال الامتيازات الضريبية التي تقدمه الدولة للمؤسسات الملتزمة بالتشريعات البيئية من خلال الحد من الانبعاثات السلبية وتقليل اهدار الموارد الطبيعية؛
- يجب التوسع في مفهوم السياسة الاجتماعية والبيئية ليشمل مفهوم التكامل السياسي البيئي والاجتماعي؛
- يجب التزام المؤسسات الاقتصادية من خلال سياستها البيئية على التطور المستمر والحد من التلوث؛
- استخدام سياسة تهدف الى الحد من التلوث قد تؤدي الى اثار إيجابية كبيرة، الا انها غير كافية وحدها لبلوغ هذا الهدف نتيجة أسباب كثيرة قد تعمل على عدم انجاحها، كالسياسات التي تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي هدفا أساسيا لها، والتي لها تأثير غير مباشر على البيئة؛
- إن الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ذات الطابع الصناعي بل هي الالتزام المشترك لكل المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها ونشاطها وكانت ظروفها؛
- ضرورة تطوير الاستراتيجية التسييرية لمؤسساتنا الاقتصادية للاعتبارات البيئية والاجتماعية وفق معايير دولية أو إقليمي أو وطنية؛
- الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسسات الاقتصادية وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئية والاجتماعية؛
- واستصدار قرارات وبنود تتعهد المؤسسات بتنفيذها وتطبيقها عمليا وتشجيع الجامعات الجزائرية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي لما لهذه المجالات من أهمية في التنمية المستدامة؛
- ان تعمل المؤسسة على المحافظة على بيئة عمل جماعية وكيان عمل مترابط؛
- العمل على زيادة الاهتمام بالنواحي الأخلاقية والاجتماعية وربطها بواقع الحياة؛
- ضرورة العمل على تحقيق العدل والمساواة وحماية حقوق العاملين مما يساهم أكثر في تحفيز وتطبيق المسؤولية الاجتماعية؛
- القيام ببنود واجتماعات من أجل التحسيس بخطورة إخلال المؤسسات بالجانب البيئي والاجتماعي؛
- إعداد المؤسسة لتقارير دورية وسنوية من أجل معرفة وضعها تجاه الجانب البيئي والاجتماعي؛
- القيام بوضع مبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية ضمن الأهداف التي تسعى لها المؤسسة لتطبيقها كسعيها للربح والبقاء في السوق؛
- دور الإعلام من خلال نشر تقارير للشركات الناجحة والتي تلتزم بأعمالها تجاه البيئة والمجتمع؛
- ضرورة قيام المؤسسات بعملية الإفصاح عن نشاطات البيئية والاجتماعية؛

الختامة

- على الحكومات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية وذلك بتقنينها في الأنظمة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية لتصبح أداة فعالة وبديلة لأدوات السياسة البيئية.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

1. أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2016.
2. انمار جودت عبد النور، الإدارة البيئية، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2015.
3. بلال خلاف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، الطبعة الخامسة، 2015.
4. بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى ، 2016.
5. تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
6. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
7. سامية جلال سعيد، الإدارة البيئية المتكاملة للمستشفيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
8. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، دار الجامعية، 2005.
9. طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهمدي محسن العماري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
10. طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى ، 2009.
11. طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، عمان ، الطبعة الاولى ، 2007.
12. طاهر محسن منصور، نعمة عباس الحفاجي، قراءات في الفكر الاداري المعاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة، 2008.
13. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2015.
14. فاروق احمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة، دار المعرفة الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2011.
15. فريد النجار، التغيير والقيادة والتنمية التنظيمية، الإسكندرية، مصر، 2007.

16. محمد جودت ناصر، على الخضر، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل، دار الملايين للتوزيع، دمشق، سوريا، 2014.
17. محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.
18. محمد عبد حسين الطائي، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر، عمان، الطبعة الاولى ، 2016.
19. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
20. محمد مدحت أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية لشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2015.
21. ميرال صبري أبو فريجة، المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الاعلانية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
22. ناصر جردات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
23. نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2015.
24. نجم عبود نجم، أخلاقيات علم الادارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، بدون رقم الطبعة، 2006.
25. يونس زياتية ، مدخل إلى الاتصال الاجتماعي للمؤسسة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

المذكرات:

1. جامد احمد صالح أبو سمرة معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، دفعة 2009.
2. حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دفعة 2013/2012.
3. عائشة سلمى كبحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، دفعة 2008/2007.
4. عمر بوسلامي، دار الابداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، الدفعة 2012/.
5. محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري -قسنطينة-، الجزائر، 201/2009.

المجلات:

1. امين سعيد، عبد الحميد حسياني، نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد7، 2018
2. حاج صحراوي حمودي، عثمان بودحوش، قياس أثر الالتزام البيئي للمؤسسة على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 10، الجزائر، العدد17، 2017.
3. رامي حريدي، سارة سلامة واخرون، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية -مؤسسة فرتيال نموذجاً-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2017.

4. رضا زهواني، دور و أهمية التكاليف البيئية في قياس و تقييم مستوى الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس.
5. زين الدين بروش، طارق راشي، الإدارة البيئية وفقا للايزو 14000 كالية لتفعيل ممارسة البعد البيئي الأخضر في وظائف المؤسسة دراسة حالة شركة Somipho، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد01، جوان 2017.
6. شهرزاد بخدة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العمومية كألية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد9751-1112، 82 سبتمبر 2017.
7. صليحة بوزريع، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف -، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني 2017.
8. الطيب الوافي، الريادة في الأداء البيئي-شركة نوكتيا نموذجًا-، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، عدد 11، 2012.
9. عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، دور الاقتصاد الاسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد12، 2011.
10. عزيزة بن سمينة، مريم طيني، دار الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، مارس 2017.
11. فرحات غول، شهرزاد بسكري، تحديد قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، الجزائر، العدد02، 2016.
12. منى طواهرية، نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد11، جويلية 2017.
13. محفوظ برحماني، الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد 07، 2014.
14. محمد الناصر مشري، الشريف بقة، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد1، 2017.

15. محمد مسعودي، الجباية البيئية في الجزائر-الواقع والافاق-، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، العدد29، 2015.
16. مراد كواشي، مفيدة سعدى، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الابض تبسة-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة عربي بن مهدي-ام لبواقي-، الجزائر، مجلد الرابع، العدد2.
17. مريم يوسف، نعيمة يجياوي، استراتيجيات تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة باتنة 01، الجزائر، العدد3، 2017.
18. نبيل بن عامر، حسام لعمش، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للتسويق في ترقية الخدمة الصحية، -دراسة تحليلية مع عرض التجارب-، مجلة البحوث الانسانية والمالية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثالث، جوان، 2015.
19. وليد شتوح، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، العدد2، 2014.
20. ياة سعيد، عبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية -حالة NCR ROUIBA، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، العدد18، 2017.
21. عيسى محمد الغزالي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التسعون، فبراير شباط2010- السنة التاسعة.
22. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية-أرامكو السعودية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد12، 2013.

ملتقيات:

1. أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع و الرهانات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14 و 15 نوفمبر2016.

2. سفيان الساسي، منية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية (بين التطبيق و التشريع) دراسة ميدانية تحليلية، ملتقى دولي، جامعة الطارف، الجزائر، 2013.
3. عمر شتاتحة ، زاوية رشيدة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
4. نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي واخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول تجربة شركة "الورود" لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الايزو 14001، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، أيام 20 و21 نوفمبر 2012.

المواقع الالكترونية:

1. خليل إبراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية نموذج مقترح، المعهد التقني الموصل، العراق، عن الموقع [https:// manifest.univ-ouargla.dz](https://manifest.univ-ouargla.dz)،
 2. عمر شتاتحة، زاوية رشيدة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، عم موقع www.asjp.cerist.dz ، تاريخ التصفح: 2018/03/12.
 3. نوال تعالي، الحكامة البيئية العالمية-مدخل لتطوير السياسة البيئية الدولية-، جامعة باتنة، الجزائر. ساعة 19:15 تاريخ 10/03/2018 على الموقع التالي: www.asjp.cerist.dz
- باللغة الاجنبية:

1. Alain Chauveau et Jean-Jacques rosé, l'entreprise responsable, Paris, 2003.
2. David crowther, guler aras, book, corporate social responsibility, 2008.

الملحق رقم (01)

نتائج حساب معامل الارتباط بيرسون لعبارات محور ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

		متوسط المحور الأول
Rho De Spearman	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	1,000 . 30
تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع والتقليل من مشكلة البطالة	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,303 ,103 30
توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,604** ,000 30
تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء لزيادة مستوى دخل المواطنين و تحسين معيشتهم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,204 ,280 30
توفر المؤسسة متطلبات الرعاية الصحية للعاملين و أفراد اسرهم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,405* ,026 30
تراعي المؤسسة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,390* ,033 30
تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بتدريب اطاراتها	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,479** ,007 30
علاقة المؤسسة بالمجتمع المدني فعالة و مبرمجة على خطط واضحة	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,244 ,193 30
تساهم المؤسسة في مواجهة الكوارث و الازمات التي تواجه المجتمع	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,500** ,005 30
تساهم المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,364* ,048 30
تساهم المؤسسة في تقديم الدعم و الإعانات للمحتاجين و المعوزين	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,383* ,037 30
تقدم المؤسسة تسهيلات و مساعدات لعمالها لأداء مناسك الحج و العمرة	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,219 ,245 30
تتوافق اهداف المؤسسة مع اهداف و قيم المجتمع	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,102 ,590 30
تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتجارية اتجاه أصحاب المصالح	Coefficient de corrélation Sig. (bilatérale) N	,377* ,040 30

نتائج حساب معامل الارتباط بيرسون لعبارات محور ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في
المؤسسة الاقتصادية

		متوسط المحور الثاني
متوسط المحور الثاني	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	30
تهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة بدرجة كبيرة	Corrélation de Pearson	,757**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسية لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة	Corrélation de Pearson	,618**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
اتباع الشركة أساليب حديثة في تصميم المنتج بطريقة تقلل من المخلفات	Corrélation de Pearson	,375*
	Sig. (bilatérale)	,041
	N	30
تلتزم المؤسسة بالقوانين و التشريعات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث باستمرار	Corrélation de Pearson	,348
	Sig. (bilatérale)	,059
	N	30
تستخدم المؤسسة المعالجات الفنية لتخلص من النفايات و العوادم التي تضر بالبيئة	Corrélation de Pearson	,502**
	Sig. (bilatérale)	,005
	N	30
تسعى المؤسسة لتحسين الأداء البيئي لها باستمرار	Corrélation de Pearson	,564**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل و معالجة المشاكل البيئية التي تحدث في محيطها	Corrélation de Pearson	,695**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30

تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري للأثار السلبية على البيئة و الناتجة عن مختلف الأنشطة الصناعية من اجل حماية البيئة من التلوث	Corrélation de Pearson	,594**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
تسعى المؤسسة من التقليل من انبعاثات الغازية	Corrélation de Pearson	,411*
	Sig. (bilatérale)	,024
	N	30
تحاول المؤسسة استبدال مواد تستعمل في عملية الإنتاج ب مواد اقل تلويثا للبيئة	Corrélation de Pearson	,576**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
سعى المؤسسة إلى الحد من كل أشكال التلوث البيئي (الماء، التربة والهواء)	Corrélation de Pearson	,544**
	Sig. (bilatérale)	,002
	N	30
تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك المواد الأولية	Corrélation de Pearson	,429*
	Sig. (bilatérale)	,018
	N	30
تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك الطاقة (الكهرباء)	Corrélation de Pearson	,499**
	Sig. (bilatérale)	,005
	N	30

الملحق رقم (02)

		متوسط المحور الاول	متوسط المحور الثاني
ZZ	Corrélation de Pearson	1	,956**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000
	N	30	30
الاول المحور متوسط	Corrélation de Pearson	,958**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000
	N	30	30
الثاني المحور متوسط	Corrélation de Pearson	,956**	,832**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000
	N	30	30

نتائج حساب معامل الفا كرونباخ للمحور الاول

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,846	13

نتائج حساب معامل الفا كرونباخ للمحور الثاني

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,784	13

الملحق رقم (03)

نتائج حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات
المحور الأول المتعلق بضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة
الاقتصادية

تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لافراد المجتمع والتقليل من مشكلة البطالة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	2	6,7	6,7	13,3
Validé موافق	15	50,0	50,0	63,3
موافق بشدة	11	36,7	36,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	1	3,3	3,3	10,0
Validé موافق	20	66,7	66,7	76,7
موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء لزيادة مستوى دخل المواطنين و

تحسين معيشتهم

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	2	6,7	6,7	13,3
Validé موافق	13	43,3	43,3	56,7
موافق بشدة	13	43,3	43,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

توفر المؤسسة متطلبات الرعاية الصحية للعاملين و افراد اسرهم

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محايد	1	3,3	3,3	13,3
موافق	12	40,0	40,0	53,3
موافق بشدة	14	46,7	46,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تراعي المؤسسة مبدا تكافئ الفرص في التوظيف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محايد	4	13,3	13,3	23,3
موافق	9	30,0	30,0	53,3
موافق بشدة	14	46,7	46,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بتدريب اطاراتها

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
محايد	5	16,7	16,7	26,7
موافق	8	26,7	26,7	53,3
موافق بشدة	14	46,7	46,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

علاقة المؤسسة بالمجتمع المدني فعالة و مبرمجة على خطط واضحة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	4	13,3	13,3	13,3
موافق	15	50,0	50,0	63,3
موافق بشدة	11	36,7	36,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تساهم المؤسسة في مواجهة الكوارث و الازمات التي تواجه المجتمع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	1	3,3	3,3	10,0
موافق	14	46,7	46,7	56,7
موافق بشدة	13	43,3	43,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تساهم المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	4	13,3	13,3	13,3
موافق	9	30,0	30,0	43,3
موافق بشدة	17	56,7	56,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تساهم المؤسسة في تقديم الدعم و الإعانات للمحتاجين و المعوزين

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
محايد	2	6,7	6,7	13,3
موافق	7	23,3	23,3	36,7
موافق بشدة	19	63,3	63,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تقدم المؤسسة تسهيلات و مساعدات لعمالها لأداء مناسك الحج و العمرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
محايد	1	3,3	3,3	6,7
موافق	7	23,3	23,3	30,0
موافق بشدة	21	70,0	70,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تتوافق اهداف المؤسسة مع اهداف و قيم المجتمع

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
محايد	1	3,3	3,3	6,7
موافق	11	36,7	36,7	43,3
موافق بشدة	17	56,7	56,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتجارية اتجاه أصحاب المصالح

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
محايد	1	3,3	3,3	6,7
موافق	9	30,0	30,0	36,7
موافق بشدة	19	63,3	63,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

نتائج حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الثاني المتعلق بضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

تهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة بدرجة كبيرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
محايد	3	10,0	10,0	13,3
موافق	16	53,3	53,3	66,7
موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسية لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	3	10,0	10,0	13,3
محايد	3	10,0	10,0	23,3
موافق	18	60,0	60,0	83,3
موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

اتباع الشركة أساليب حديثة في تصميم المنتج بطريقة تقلل من المخلفات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	4	13,3	13,3	13,3
محايد	4	13,3	13,3	26,7
موافق	15	50,0	50,0	76,7
موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تلتزم المؤسسة بالقوانين و التشريعات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث باستمرار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محايد	5	16,7	16,7	23,3
موافق	13	43,3	43,3	66,7
موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تستخدم المؤسسة المعالجات الفنية لتخلص من النفايات و العوادم التي تضر بالبيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محايد	3	10,0	10,0	20,0
موافق	12	40,0	40,0	60,0
موافق بشدة	12	40,0	40,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تسعى المؤسسة لتحسين الأداء البيئي لها باستمرار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محايد	3	10,0	10,0	20,0
موافق	15	50,0	50,0	70,0
موافق بشدة	9	30,0	30,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل و معالجة المشاكل البيئية التي تحدث في محيطها

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
محايد	3	10,0	10,0	16,7
موافق	18	60,0	60,0	76,7
موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري للأثار السلبية على البيئة و الناتجة عن مختلف الأنشطة

الصناعية من اجل حماية البيئة من التلوث

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
غير موافق	1	3,3	3,3	10,0
محايد	3	10,0	10,0	20,0
موافق	16	53,3	53,3	73,3
موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تسعى المؤسسة من التقليل من انبعاثات الغازية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	3	10,0	10,0	13,3
محاييد	5	16,7	16,7	30,0
موافق	14	46,7	46,7	76,7
موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تحاول المؤسسة استبدال مواد تستعمل في عملية الإنتاج بمواد اقل تلويثا للبيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
محاييد	3	10,0	10,0	16,7
موافق	18	60,0	60,0	76,7
موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

سعى المؤسسة إلى الحد من كل أشكال التلوث البيئي (الماء، التربة والهواء)

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
محاييد	3	10,0	10,0	20,0
موافق	16	53,3	53,3	73,3
موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك الطاق (الكهرباء)

تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك الطاق (الكهرباء)	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
محايد	2	6,7	6,7	16,7
موافق	14	46,7	46,7	63,3
موافق بشدة	11	36,7	36,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

نتائج اختبار T-Test للمحور الأول

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
متوسط المحور الأول	13,606	29	,000	1,28718	1,0937	1,4807

الملحق رقم (04)

نتائج اختبار T-Test للمحور الثاني

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
متوسط المحور الثاني	10,804	29	,000	,96923	,7858	1,1527

نتائج حساب معامل الارتباط بين محور المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية

		متوسط المحور الاول	متوسط المحور الثاني
متوسط المحور الاول	Corrélation de Pearson	1	,812**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	30	30
متوسط المحور الثاني	Corrélation de Pearson	,812**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	30	30

نتائج اختبار تحليل تباين احادي بين الفئات العمرية و محاور الدراسة

متوسط المحور الاول

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,514	3	,171	,612	,613
Intra-groupes	7,272	26	,280		
Total	7,786	29			

متوسط المحور الثاني

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,449	3	,150	,593	,625
Intra-groupes	6,553	26	,252		
Total	7,001	29			

نتائج اختبار تحليل تباين احادي بين المركز الوظيفي ومحاور الدراسة

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,339	2	,170	,615	,548
Intra-groupes	7,447	27	,276		
Total	7,786	29			

متوسط المحور الثاني

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,561	2	,280	1,175	,324
Intra-groupes	6,441	27	,239		
Total	7,001	29			

نتائج اختبار تحليل تباين احادي بين المركز الوظيفي ومحاور الدراسة

متوسط المحور الاول

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,175	2	,087	,310	,736
Intra-groupes	7,612	27	,282		
Total	7,786	29			

متوسط المحور الثاني

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,154	2	,077	,303	,741
Intra-groupes	6,847	27	,254		
Total	7,001	29			

الملحق رقم (05)



جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



السنة: الثانية ماستر تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

سيدي الكريم تحية طيبة

ان استمارة الاستبيان التي بين ايديكم تمثل جزءا من مذكرة الماستر في الاقتصاد وتسيير المؤسسات تحت عنوان (المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة الاجر الأحمر ببرج صباط -) اذ تعد هذه الاستمارة مقياسا تعتمد عليه لأغراض البحث العلمي، وان تفضلكم بالإجابة الصحيحة والمناسبة لفقرات الاستبانة يسهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة بما يخدم تحسين أداء شركتكم أولا وتحقيق اهداف الدراسة العلمية ثانيا.

ملاحظة:

✓ تستخدم البيانات لأغراض البحث العلمي دون ضرورة لذكر الاسم وستتسم البيانات جميعا بطابع السرية والأمانة العلمية.

✓ يرجى الإجابة عن الأسئلة جميعا مع الرجاء عدم ترك أي سؤال لان ذلك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل والقياس يرجى وضع العلامة (X) في الحقل الذي تراه مناسبا ويمثل وجهة نظرك الخاصة.

وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

تحت اشراف الاستاذ

الطالبان:

عبد القادر فلفلول

✓ عبدالليوي سمية.

✓ بوشلاغم نور الهدى.

السنة الجامعية: 2017-2018

مفاهيم حول موضوع الاستمارة:

- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.
- ✓ **المسؤولية البيئية:** هي عملية تغطية الأثار البيئية لعمليات الإنتاج الشركات كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة³.
- ✓ **أصحاب المصالح:** هم الأطراف من داخل او خارج المؤسسة لديهم مصالح في المؤسسة (الملاك، العمال، العملاء، المساهمين، المؤسسات المالية).

بيانات عامة:

- الإدارة التنفيذية الوسطى الإدارة العليا ■ **المركز الوظيفي:** الإدارة العليا
- بين 40 و49 بين 30 و39 بين 20 و 29 ■ **الفئة العمرية:**
- بدون شهادة تقني جامعي أكثر من 50 ■ **المستوى الدراسي:**

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية					
					1- تقوم المؤسسة بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع والتقليل من مشكلة البطالة
					2- توفر المؤسسة وسائل النقل لعمالها
					3- تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء لزيادة مستوى دخل المواطنين و تحسين معيشتهم
					4- توفر المؤسسة متطلبات الرعاية الصحية للعاملين و فراد اسرهم
					5- تراعي المؤسسة مبدا تكافئ الفرص في التوظيف
					6- تولي المؤسسة اهتماما كبيرا بتدريب اطاراتها
					7- علاقة المؤسسة بالمجتمع المدني فعالة و مبرمجة على خطط واضحة
					8- تساهم المؤسسة في مواجهة الكوارث و الازمات التي تواجه المجتمع

					9- تساهم المؤسسة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع
					10- تساهم المؤسسة في تقديم الدعم و الإعانات للمحتاجين و المعوزين
					11- تقدم المؤسسة تسهيلات و مساعدات لعمالها لأداء مناسك الحج و العمرة
					12- تتوافق اهداف المؤسسة مع اهداف و قيم المجتمع
					13- تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتجارية اتجاه أصحاب المصالح
ضرورة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية					
					1- تهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة بدرجة كبيرة
					2- تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسية لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة
					3- اتباع الشركة أساليب حديثة في تصميم المنتج بطريقة تقلل من المخلفات
					4- تلتزم المؤسسة بالقوانين و التشريعات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث باستمرار
					5- تستخدم المؤسسة المعالجات الفنية لتخلص من النفايات و العوادم التي تضر بالبيئة
					6- تسعى المؤسسة لتحسين الأداء البيئي لها باستمرار
					7- تقوم المؤسسة بالمساهمة في حل و معالجة المشاكل البيئية التي تحدث في محيطها
					8- تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري للأثار السلبية على البيئة و الناتجة عن مختلف الأنشطة الصناعية من اجل حماية البيئة من التلوث
					9- تسعى المؤسسة من التقليل من انبعاثات الغازية

					10- تحاول المؤسسة استبدال مواد تستعمل في عملية الإنتاج بمواد اقل تلويثا للبيئة
					11- سعى المؤسسة إلى الحد من كل أشكال التلوث البيئي (الماء، التربة والهواء)
					12- تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك المواد الأولية
					13- تسعى المؤسسة إلى الحد من استهلاك الطاقة (الكهرباء)

الملحق رقم (06)

جامعة	أسماء المحكمين
جامعة 8 ماي 1945 قالة	أ. عبد القادر فلفول
جامعة 8 ماي 1945 قالة	أ. بن جلول خالد
جامعة 8 ماي 1945 قالة	أ. بشيشي وليد
جامعة 8 ماي 1945 قالة	أ. بعلي حمزة

الملحق رقم (07)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المرجع: 36/ق.ع.ا.ك.ع.ا.ت.ع.ت.ج.ق.2018

قالمة في: 31 جاتف 2018

إلى السيد: مدير مؤسسة الأجر الأحمر برج صباط- قالمة -

الموضوع: ف/خ إجراء دراسة ميدانية.

نحن رئيس قسم العلوم الاقتصادية نشهد بأن الطالبين:

- 1- عبد الليوي سمية
- 2- بوشلاغم نور الهدى

مسجلتين بالسنة الثانية ماستر تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

في حاجة لإجراء دراسة ميدانية في مؤسستكم.

الموضوع: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة للمؤسسة -

ولهذا الرجاء من سيادتكم قبولهما ومساعدتهما بتوفير جميع الوسائل و الوثائق الضرورية لتحقيق هذه الغاية.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

رئيس القسم

جامعة 08 ماي 45 قالمة
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
2

